الأمم المتحدة

A/C.1/77/PV.18

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

**اللجنة الأولى**

الجلسة **18**

الإثنين، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس ..... (سري لانكا)

*افتُتِحت الجلسة الساعة 10/10.*

**البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال** (*تابع*)

**المناقشات المواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنقل إليكم أحر تحيات ديوالي في هذا اليوم الاحتفالي بعيد النور. وآمل أن يوجه ذلك النور عملنا اليوم وبقية الدورة. احتفال ديوالي، كما نعلم، يرمز إلى الانتصار الروحي للنور على الظلام، والخير على الشر والمعرفة على الجهل. هذه الروح تجعلنا محظوظين لأننا نعمل في يوم مثل اليوم. فلننظم جميع مناقشاتنا على أساس تلك الروح حتى نتمكن من التلاحم والعمل معا من أجل السلام، وهي أهم مهمة تنتظرنا. إن النجاح في توسيع الرقعة الوسطية بين ما نناقشه سيتطلب نفس الطموح والمثالية التي أدت إلى الاستنتاجات التي توصلنا إليها في الأيام القليلة الماضية. لذلك سيتطلب الأمر الابتكار والمثابرة من أجل تحديد وتعزيز الآليات التي يمكن أن تقلّل من المخاطر التي نتحدث عنها. وسيتطلب أيضا بناء الثقة في الإيمان بأن الدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على جانبي المناقشة تتشاطر هدف الأمن المتبادل. وبهذه الروح، أي روح ديوالي اليوم، سنمضي في هذا الخطاب، الذي آمل أن يكون مثمرا. إن الدرجة التي يمكن أن يكون عندها عملنا مثمرا تكمن في أيدينا بالكامل. لذلك لنمدها بأفضل ما لدينا. أتمنى للجميع عيد ديوالي سعيد جدا.

ستواصل اللجنة مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية". وستتمكن الوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد من القيام بذلك ما أن تستنفد اللجنة قائمة المتكلمين الخاصة بتلك المجموعة. وبعد ذلك مباشرة، سنبدأ مناقشتنا المواضيعية في إطار مجموعة "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي". قبل أن أعطي الكلمة للوفود، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الفترة الزمنية لإلقاء البيانات خلال الجزء المواضيعي محددة بخمس دقائق عند الكلام بالصفة الوطنية.

**السيد كوليبالي** (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، يسرني أن أرى بلدكم، سري لانكا، وهو بلد صديق لمالي،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

يدير أعمال اللجنة الأولى في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. أود أيضا أن أؤكد دعم وفد مالي الكامل لكم لدى تسييركم أعمال اللجنة. سأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

على الرغم من المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ما برحت تلك المشكلة، للأسف، تشجع الصراع وتفاقم العنف وتغذي الإرهاب والجريمة المنظمة في العديد من البلدان، بما فيها مالي. وفيما يتعلق ببلدي، نعلم أن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة بشتى أنواعها إلى الجماعات الإرهابية والكيانات من غير الدول هو السبب الجذري للأزمة الأمنية في المناطق الوسطى والشمالية من مالي. ولا تزال الحالة، في جملة أمور، تشكل عقبة رئيسية أمام أهدافنا الإنمائية، ولا سيما مكافحة الفقر، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، والوعي الجنساني، ومكافحة الأمراض. وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر القيود الأمنية تأثيرا عميقا على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

يرحب وفدي بحقيقة أن مجلس الأمن، في سائر قراراته المتخذة بشأن الحالة في بلدنا، وفي سياق تسوية الأزمة في مالي، يطلب من المجتمع الدولي، أن يساعد مالي على التصدي لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. وفي ذلك الصدد، أود أن أدعو المجتمع الدولي، بصفته الضامن لتنفيذ اتفاق السلام، إلى الاضطلاع بدوره الكامل من أجل الإسراع في تجميع الجماعات المسلحة وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكلها ستسهم في الحد من التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلد.

ولا يمكن لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها أن تكون فعَّالة إلا إذا اقترنت بتآزر في إطار التشاور والتعاون مع أشد البلدان تضررا. وفي هذا السياق، فإن سلطات مالي، حرصا منها على الحفاظ على سيادة مالي وسكانها وسلامتهم الإقليمية، بذلت جهودا جديرة بالثناء في بناء قدرات قواتها الدفاعية والأمنية في مكافحة التطرف العنيف. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، دعت أيضا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى التعاون الكامل والتام مع قوات الدفاع والأمن المالية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو أفضل.

أما على الجبهة القانونية، فقد صادقت مالي على جميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمراقبة الأسلحة التقليدية أو انضمت إليها، بما في ذلك اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، ومعاهدة الاتجار بالأسلحة، وبروتوكول الأسلحة النارية. إن حكومة مالي، وفقا لالتزاماتها، ومن خلال أمانتها الدائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة، اتخذت إجراءات قوية لمكافحة آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال زيادة الوعي واستعادة الأسلحة التي بحوزة السكان المدنيين بصورة غير مشروعة في جميع أنحاء أراضيها الوطنية. وتواصل الحكومة، بدعم من شركائها، العمل بتلك الإجراءات، التي تندرج مباشرة في إطار عملية توطيد السلام الجارية في مالي وتحسين حماية سكانها.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومة مالي بمواصلة وتكثيف جهودها في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة.

**السيد مبينغو** (إسواتيني) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مملكة إسواتيني البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقي (انظر A/C.1/77/PV.16).

لا تزال إسواتيني تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها، بما في ذلك تكديسها المفرط وانتشارها بلا ضابط في أجزاء كثيرة من العالم، وهي قضية تثير قلقا بالغا ليس فقط لدى إسواتيني أو المنطقة الأفريقية بل على الصعيد العالمي. تولي إسواتيني أهمية كبيرة للدور المركزي لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك

الدولي للتعقب، بوصفهما صكين متعددي الأطراف حاسمين ومكرسين لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعالجة آثارها المتعددة الجوانب التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وتقر إسواتيني بالعمل المكثف المُنجز في التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك إعلان باماكو لعام 2000، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول عام 2002 بشأن إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2004، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا والعديد من المبادرات دون الإقليمية الأخرى.

لا تزال إسواتيني ثابتة في عزمها على العمل مع المنطقة الأفريقية وبفضل الدعم الكامل من المجتمع الدولي، من أجل إحراز تقدم ملموس في مبادرة خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في إفريقيا بحلول عام 2020، وذلك في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. تحث إسواتيني الدول الأعضاء المنتمية إلى الاقتصادات المتقدمة على تقديم المزيد من المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية مثل إسواتيني من أجل تحقيق الأهداف العامة لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، بهدف القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث تعتقد إسواتيني أن هذه الجهود لن تعزز المبادرات الوطنية والإقليمية فحسب، بل ستكون أيضا مفيدة على الصعيد العالمي.

تعرب أيضا مملكة إسواتيني عن تقديرها للجهود التي بذلتها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ، وكذلك أعمال المؤتمر الثامن للدول الأطراف الذي انعقد في جنيف في الفترة من 22 إلى 26 آب/أغسطس. تشجع إسواتيني أيضا الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذها للمعاهدة بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول، وليس فقط المنتجين والمصدرين الدوليين الرئيسيين. ونحض أيضا على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وصنعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها للدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا، يسر إسواتيني تمّكُن الاجتماع الثامن للدول، الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، من الاتفاق على إنشاء برنامج دائم مخصص للزمالات التدريبية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية تعزيز المعارف والخبرات التقنية في المجالات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، خاصة في البلدان النامية مثل إسواتيني.

**السيد يوستاثيو دي لوس سانتوس** (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة الأولى، أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، وأن أؤكد مجددا دعم وفدي لكم في إنجاز أعمال اللجنة بنجاح.

تؤكد مجددا أوروغواي التزامها بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار واستخدامها غير السليم. نعتقد، في سياق مكافحة تلك الآفة، أن من الضروري تعزيز التنسيق والتعاون على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. وتعتقد أوروغواي أن تعددية الأطراف أكبر حليف لنا في تحقيق ذلك الهدف، ولا سيما على النحو الذي تجسده الأمم المتحدة.

تشكل معاهدة تجارة الأسلحة خطوة رئيسية نحو تنظيم دولي أكثر مسؤولية وتجارة دولية في الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها. ورحب وفدي بعقد الاجتماع الثامن للدول، الذي ينعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومع أنه لم يتغير شيء يذكر منذ ذلك الاجتماع، نشيد بالتقدم المحرز في مجالات التعاون وبرنامج الزمالات وفي المجال الجنساني.

كما أعربنا مؤخرا في المناقشة العامة، فإننا نقدر عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية ووثيقته الإطارية

(انظر A/C.1/77/PV.5). ونأمل من الفريق العامل المفتوح باب العضوية في نهاية المطاف أن يأخذ في الحسبان النقاط التي أثارتها مختلف البلدان في منطقتي، مع مراعاة أن الأطر العالمية والإقليمية القائمة لا تكفي لمعالجة إدارة عمر الذخائر وعدم وجود إطار تنظيمي مقبول عالميا. وعلينا أن نعالج الجوانب الأمنية لإدارة الذخيرة من حيث عمرها الافتراضي، أي من نقطة إنتاجها إلى التخلص منها أو استخدامها، من خلال تحديد وتعزيز الأنشطة المصممة لرصد وتحسين فعالية التدابير الأمنية في جميع مراحل إدارة دورة عمر الذخيرة. وبهذه الطريقة يمكننا، من بين أمور أخرى، أن نساعد على تجنب الكوارث النووية والإنسانية والمناخية. ولهذا السبب، يؤيد بلدي أيضا اتباع نهج شامل يتضمن إدارة دورة حياة الذخيرة التقليدية. والتنظيم السليم لذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر أساسي في هذا الصدد، وقد أسهمنا في الصياغة، جنبا إلى جنب مع سائر الوفود في المنطقة. وقد ذكرنا أنه بينما تشكل ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطرا ضئيلا من حيث انفجارها، بيد أنها تنطوي على إمكانية هائلة للتحويل، نظرا لضعف إمكانية تعقبها. لقد آن الأوان لإحراز تقدم فيما يتعلق بتعريف الذخيرة وتصنيفها، لأن ذلك سيوضح في الوقت نفسه عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

نشدد على أهمية تقديم المساعدة والتعاون للبلدان التي تطلبها، بغية تقليص الفجوات التكنولوجية في أمن المخزونات، ومنع تحويلها وضمان استدامتها. ومن شأن تعزيز القدرات الوطنية في ذلك المجال أن يُحَسِّن حماية وأمن الجميع. من هذا المنطلق، نؤكد من جديد دعمنا للوفود التي تعمل على إعداد مشاريع قرارات في المنطقة ونحث الأعضاء على تأييدها أيضا. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة نهرا كوينتيرو كوريا، ممثلة كولومبيا، على جهودها في تحقيق تلك الغاية. ولتلك الأسباب جميعها، نعتبر أيضا برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب صكين حيويين ومرجعيين دوليين في مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ونؤمن إيمانا راسخا بالاستفادة من جوانب التآزر بين برنامج العمل والصكوك الأخرى التي أشرت إليها.

بالنظر إلى ما يتركه الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من آثار حاسمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تسلم أوروغواي بأن المرأة تضطلع بدور أساسي في نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن، ولا سيما الهدف 16، الذي يقر بالحاجة إلى مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة، والهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين. لذلك، نؤيد إدراج منظور جنساني بشأن مسألة الأسلحة التقليدية وتعميمه في اللجنة الأولى. وبالمثل، نعترف بمشاركة المجتمع المدني، الذي نشكره على دعمه في مكافحة هذه الآفة.

في الختام، أود أن أشدد مجددا على أنه لكي يُكتب للبلدان النامية الظفر بهذه المعركة، من الحيوي أن تتلقى المساعدة التقنية والمالية، وهي ضرورية جدا لتحقيق تقدم ملموس.

**السيد شاروني** (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): ما زالت الأسلحة التقليدية تودي كل عام بحياة مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء في جميع أنحاء العالم. وقد انتشرت هذه الأسلحة، ولا سيما القذائف والصواريخ والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتكنولوجيات ذات الصلة، في جميع أنحاء العالم. ومما يؤسف له أنه تم الحصول على الأسلحة التقليدية ونشرها في جميع أنحاء الشرق الأوسط وبكميات وأنواع لم يسبق لهما مثيل. وتجد طريقها إلى أيدي الأنظمة القمعية والمنظمات الإرهابية والدول الراعية للإرهاب. ومن الواضح أنه يتعين على الدول كل عام الوفاء بالتزاماتها الدولية وليس فقط تجنب انتشار الأسلحة التقليدية، بل أيضا مكافحة الانتشار بشكل عام وإثبات فعاليتها في إدارة مخزوناتها.

إن الامتثال للصكوك ذات الصلة وتنفيذها، من قبيل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب، فضلا عن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، أمران هامان في جهودنا الجماعية لتحقيق عالم أكثر أمنا. وفي ذلك الصدد، قدمت

إسرائيل تقريرها السنوي إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فضلا عن تقريرها السنوي عن الإنفاق العسكري وتقريرها نصف السنوي المقدم إلى برنامج العمل. وقد انضمت إسرائيل إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بصفة مراقب، ومددت وقفها الاختياري لجميع صادرات جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، أو بيعها أو غيرها من عمليات النقل لها لفترة إضافية مدتها ثلاث سنوات حتى تموز/يوليه 2023. وإسرائيل، بوصفها طرفا متعاقدا ساميا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، قدمت أيضا تقريرها الوطني عن الامتثال وتقريرها إلى البروتوكول الثاني المعدل.

ترحب إسرائيل بالعمل المكثف والإنجازات التي تحققت حتى الآن، بما في ذلك الاختتام الناجح للاجتماع الثامن للدول، الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، فضلا عن اعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك إسرائيل في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية بشأن وضع إطار عالمي جديد يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال عمرها. ومن المهم للالتزامات السياسية في المستقبل أن تكفل احترام النظم القانونية الوطنية القائمة إذا ما أريد لها أن تكون فعَّالة ومستدامة. وينبغي أن تستند إدارة الذخيرة إلى المعايير الوطنية. وعلاوة على ذلك، ترى إسرائيل أن هذا الإطار ينبغي أن يكون طوعيا وليس ملزما قانونا.

تسلم إسرائيل بأهمية معاهدة الاتجار بالأسلحة بوصفها معلما بارزا في تعهد المجتمع الدولي بتعزيز الجهود الرامية إلى كبح عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة. وإسرائيل، بوصفها دولة موقعة على المعاهدة، تؤيد أهداف ومقاصد المعاهدة، والعديد من مبادئها ومعاييرها متجسدة بالفعل في آلياتنا القوية لمراقبة الصادرات. وفي بعض أجزاء الشرق الأوسط، تنقل الأسلحة عمدا إلى أطراف فاعلة من غير الدول وإلى دول راعية للإرهاب. ومن بين العواقب العديدة لهذا الاتجار غير المشروع بالأسلحة التخزين المتعمد للأسلحة في المناطق الحضرية، وإساءة معاملة الجهات الفاعلة من غير الدول للمدنيين باستخدامهم كدروع بشرية، والهجمات الإرهابية العشوائية على السكان المدنيين. ونعتقد أن منع تحويل الأسلحة وانتشارها إلى أيدي متلقين غير مأذون لهم، وإلى الإرهابيين بصورة خاصة، أمر في غاية الأهمية.

تقدر إسرائيل اتفاقية الأسلحة التقليدية وتعترف بتفردها لكونها منتدى رئيسيا لإشراك جميع الأطراف الفاعلة الأكثر أهمية، مما يعني أن إنجازاتها لها أكبر أثر عملي في الميدان. وتكمن قوتها في التزامها وقدرتها على إقامة توازن مناسب بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية، وتنبغي المحافظة على تلك القوة في جميع الجهود المقبلة. وستواصل إسرائيل القيام بدور نشط وبناء في أي مناقشة مستقبلية لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وقد ساعدت اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التي عقدت حتى الآن على تعزيز فهم أكبر لمختلف جوانب المسألة ومكنتنا من الاتفاق على المبادئ التوجيهية الـ 11 في عام 2019. ونعتبر ذلك إنجازا جديرا بالملاحظة وأساسا قويا لعملنا في المستقبل. ومع ذلك، نلاحظ أنه لا يزال يوجد العديد من المسائل التي تتطلب مزيدا من التوضيح والمداولات، وهكذا ثمة حاجة إلى مواصلة عملية تدريجية ومستنيرة من شأنها تعميق فهمنا الجماعي. ونتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

**السيدة موران** (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أُدلي به في الأسبوع الماضي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.16)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. ستكرس أيرلندا بيانها اليوم لمسألة الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وسنحمل على الموقع الشبكي نسخة كاملة من بياننا تشمل الأسلحة التقليدية عموما.

لدى أيرلندا تقليد إنساني قوي في مجال نزع السلاح يشكل جزءا أساسيا من هويتنا الوطنية وصفة مميزة لسياسة أيرلنديا الخارجية. ومهما شددنا لا يمكننا أن نغالي في تقدير العواقب الإنسانية والإنمائية المدمرة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، مما يعرض حياة المدنيين ومستقبلهم للخطر في الأجل الطويل من خلال التشريد وإلحاق أضرار جسيمة بالخدمات والهياكل الأساسية. وقد دأب الأمين

العام على النداء من أجل إصدار إعلان سياسي لمعالجة المشكلة. ونحن فخورون بأن المجتمع الدولي لديه الآن الفرصة للاستجابة لذلك النداء في مؤتمر دبلن في الشهر القادم بتأييد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. واختتمت أيرلندا المشاورات بشأن النص في 17 حزيران/يونيه، بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من المشاورات التي شاركت فيها الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمجتمع المدني. إنه معلم بارز. ولكن العملية التي تقوم بها أيرلندا لم تعمل في فراغ. إذ أنها مبنية على عمل الآخرين طوال سنوات عديدة، بما في ذلك سلسلة المحادثات بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان التي قادتها ألمانيا، والبيانات المشتركة المتتالية في اللجنة الأولى، والمؤتمران الإقليميان في مابوتو وسانتياغو، ومؤتمر فيينا الدولي، والمناقشة في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير بشأن حماية المدنيين في حرب المدن (انظر S/PV.8953) .

إن الغرض الأساسي من الإعلان هو الحد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين جراء الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وهو لا يفرض حظرا على استخدام أي سلاح محدد أو ينشئ أي التزامات قانونية جديدة. وفي الواقع أن النص صريح في قوله إن القانون الإنساني الدولي الراهن يوفر إطارا لتنظيم السلوك في النزاعات المسلحة، بما في ذلك استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. فما يفعله النص هو الاعتراف بالقضايا الإنسانية الهامة المرتبطة بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والاعتراف بالحاجة إلى معالجة ذلك وتحديد إطار لتحقيق تلك الالتزامات في الممارسة العملية، وذلك من خلال ضمان نظر الجيوش صراحة في آثار أعمالها على المدنيين والأعيان المدنية، ووفقا لذلك، عليها أن تقيد أو تمتنع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. من خلال تعزيز التعاون الدولي بشأن كيفية تنفيذ تلك الالتزامات عمليا وتيسير وصول المساعدات الإنسانية ودعم الضحايا وتحسين جمع البيانات. وببساطة، ستساعد تلك الإجراءات على الحيلولة دون معاناة المدنيين والحد منها.

نحن ممتنون للمجتمع الدولي والمجتمع المدني على إسهامهما ومشاركتهما في وضع الإعلان. ووضع الصيغة النهائية لهذا النص يعتبر مناسبة ذات أهمية كبيرة، ويسر أيرلندا الآن أن ترحب بوزراء الخارجية وغيرهم من كبار ممثلي الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في دبلن في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث سيستضيف وزير خارجيتنا مؤتمرا دوليا رفيع المستوى يعتمد فيه المندوبون الإعلان رسميا. كما نشجع بقوة جميع الوفود على حضور منتدى المجتمع المدني في دبلن في 17 تشرين الثاني/نوفمبر.

إن الإعلان السياسي إنجاز ينطوي على أهمية عالمية ونتاج تعاون أقاليمي واسع النطاق، حيث وضع في ظل الاحترام الكامل لمبدأي تعدد اللغات والتعددية. وبتلك الروح، تسلم أيرلندا بأهمية ضمان حضور متنوع إقليميا. ولذلك يسرنا أن نعلن أننا نمول برنامج رعاية يديره مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لتيسير الحضور الوزاري والرفيع المستوى من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. سيصدر المزيد من التفاصيل حول برنامج الرعاية قريبا. وتشجع أيضا مساهمات الدول الأخرى في هذا المجال. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنذكِّر الوفود بتقديم مذكرات شفوية بحلول 3 تشرين الثاني/نوفمبر.

في الختام، من الملهم أنه في خضم أصعب بيئة أمنية دولية شهدناها منذ نهاية الحرب الباردة، تلتقي الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الإعلان السياسي. وكثيرا ما نواجه مشاهد من المعاناة الإنسانية عقب استخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق مكتظة بالسكان. وهذا تذكير صارخ وعاجل بمسؤوليتنا الجماعية عن تعزيز المعايير العالمية ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه المعاناة. ونأمل أن يمثل الإعلان السياسي للمجتمع الدولي خطوة إلى الأمام في تعزيز ذلك الطموح بتوجيه رسالة لا لبس فيها بشأن الأهمية الأساسية لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

**السيد مالوفرا** (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتمنى لكم عيد ديوالي سعيدا، سيدي الرئيس، ولجميع الذين يحتفلون اليوم بعيد الأنوار الميمون.

تؤيد سلوفينيا أيضا البيان الذي أُدْلِيَ به بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.16)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نعيش في عالم محفوف بالمخاطر، عالم من العنف، عالم من مصادر معقدة ومترابطة لعدم الاستقرار – العنف المنظم والجريمة، والانقلابات والحروب. في هذا السياق، من الجوهري جدا أن تحترم جميع الدول القانون الإنساني الدولي وأن تمتثل له امتثالا كاملا. وتشكل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، إلى جانب جميع بروتوكولاتها، جزءا أساسيا من القانون الإنساني الدولي. ونشجع جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك.

تعرب سلوفينيا عن قلقها العميق إزاء استخدام الذخائر العنقودية ضد السكان المدنيين في سوريا واليمن وليبيا وأوكرانيا، من بين بلدان أخرى. وندعو الجميع إلى الامتناع عن هذه الأعمال واحترام وتنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية. كذلك نحض جميع الدول على الامتناع عن أي عمليات نقل للأسلحة إلى الدول التي تنتهك تلك الاتفاقية، بما في ذلك الاتحاد الروسي. ندين بشدة استخدام روسيا للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية ضد المدنيين في أوكرانيا، فضلا عن استخدامها للأسلحة المتفجرة الأخرى مثل الصواريخ وقذائف المدفعية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

إن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها غير المأذون به يشكلان خطرا جسيما على الأمن والاستقرار الدوليين. فهي تهدد حياة الملايين في جميع أنحاء العالم كل يوم، وتضع عقبة مستمرة أمام التنمية الاقتصادية. وسلوفينيا ملتزمة بتعزيز تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونشدد أيضا على أهمية اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين، فضلا عن عدم تشجيع تجنيد الأطفال، في السياسات التي تتحكم في الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها، وهي سياسات ينبغي تنفيذها بالتنسيق مع السياسات المتعلقة بالإدارة الفعّالة للذخيرة التقليدية.

ترحب سلوفينيا بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويسهم عملها إسهاما إيجابيا في فهمنا المشترك لهذه المسألة المعقدة. وتعتقد سلوفينيا أنه ينبغي لنتائج عمل الفريق أن تأخذ في الحسبان أيضا الاعتبارات الأخلاقية ذات الصلة الناشئة عن القرارات التي يتخذها البشر.

وتلتزم سلوفينيا التزاما كاملا باتفاقية أوتاوا وكذلك بخطة عمل أوسلو وتنفيذها في جميع المجالات. نحن نكرس قدرا كبيرا من الاهتمام لميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي عام 1998، أنشأت الحكومة السلوفينية الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري، وهي منظمة تهدف إلى المساعدة في القضاء على آفة الألغام المضادة للأفراد في المناطق المتضررة من الألغام في جميع أنحاء العالم. طوال فترة تزيد عن أكثر من 20 عاما، وبدعم من الجهات المانحة، استجاب الصندوق الاستئماني الدولي لاحتياجات الأطفال والبالغين المتضررين من النزاعات في مناطق مختلفة حول العالم. ونفذ عددا من المشاريع، بالإضافة إلى إزالة الألغام، مع التركيز على بناء القدرات وتوفير إعادة التأهيل الطبي والنفسي الاجتماعي للضحايا، ولا سيما الأطفال، من البوسنة والهرسك وقطاع غزة وأوكرانيا ولبنان وأماكن أخرى. في الآونة الأخيرة، وبتبرع من جمهورية كوريا، بدأ الصندوق مشاريع مساعدة ضحايا الألغام في لبنان لتلبية احتياجات الرعاية الصحية والمنقذة لحياة ضحايا الألغام وأفراد أسرهم، وتوليد الدخل الأكثر أهمية. وسيجمع المشروع ضحايا الألغام مع أسرهم للمشاركة في حلقات عمل تدريبية لتربية النحل وإنتاج العسل.

في الختام، تواصل سلوفينيا استلهام حياة النحل. فهي تعمل معا بوحدة، ومتحدة من أجل هدف مشترك. وينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نتحد في تعزيز هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار مع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): لا يسعني إلا أن أتفق مع ممثل سلوفينيا في رأيه. يجب أن نعمل جميعا في مجموعة واحدة مثل النحل، فالنحل يعمل بكفاءة عالية. وهذا هو بالضبط ما ينبغي أن نفعله.

**السيدة فيريرا** (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أنغولا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.16).

وقعت جمهورية أنغولا على اتفاقية أوتاوا في عام 1997 وصادقت عليها في عام 2002. ودخلت حيز النفاذ في النظام القانوني لأنغولا في عام 2003، ومنذ ذلك الحين ما برحنا ملتزمين بضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد ضمن ولايتنا القضائية بحلول عام 2025. وبوصفنا دولة طرفا في ذلك الصك الدولي، نلتزم بتهيئة الظروف والآليات القانونية لتحقيق الهدف الذي تدعو إليه الدول المؤسسة لاتفاقية حظر الألغام، حيث تمثل الألغام عقبة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الخارجة من صراع، وثلثاها من بلدان العالم الثالث. وفي ذلك الصدد، ما فتئت وكالتنا الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي أنشأناها للاستجابة لالتزاماتنا التي قطعناها على أنفسنا بموجب الصكوك الدولية لتنفيذ الالتزامات الوطنية، تعمل على أساس استراتيجيتنا الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وأسهمت في زيادة تعزيز التزاماتنا بموجب الاتفاقية، وتوفير توجيه أفضل للنشاط في ذلك القطاع في بلدنا. ومن خلال تلك الوكالة، ما انفكت حكومتنا ملتزمة برصد وضمان تنفيذ استراتيجيتنا لإزالة الألغام، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، فضلا عن تعبئة الموارد من خلال مختلف السلطات الوطنية والدولية. وفي وقت أكدت فيه البحوث التي أجريت في مناطق كان يتعذر الوصول إليها من قبل أن خمسا من محافظات بلدنا الـ 19 ما زالت بحاجة إلى الاهتمام بارتفاع مستوى تلوثها.

لا تزال الحالة في أنغولا بحاجة إلى اهتمام خاص. لدينا 1,092 حقل ألغام تقع في مساحة 73,714,652 قدما مربعا، ونحتاج إلى 285,515,434 دولارا لعمليات إزالة الألغام في جميع أنحاء البلاد. ولا تزال حكومة أنغولا تمول أنشطة العاملين الوطنيين لدينا لإزالة الألغام من خلال مخصصات الميزانية السنوية. وبالنظر إلى النقص الذي أشرت إليه من فوري، ثمة حاجة إلى مزيد من التمويل لإزالة الألغام، فضلا عن المساعدة التقنية بغية ضمان التنفيذ الكامل لجهودنا في تحرير الأراضي. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار A/C.1/77/L.40، بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

**السيد سوليونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى بها ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.16)، والبيان الذي أدلى به ممثل كمبوديا، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.15).

على الرغم من أن الأسلحة التقليدية ليس لها نفس مستوى الأثر المدمر الذي تحدثه أسلحة الدمار الشامل، فإن استخدامها على نطاق واسع يمكن له أيضا أن يخلِّف آثارا إنسانية ضارة ذات عواقب طويلة الأجل. في هذا الصدد، فإن المتفجرات من مخلفات الحرب مثال جيد لأن عواقبها تستمر لفترة طويلة بعد انتهاء الصراع.

لقد مرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتجربة مؤلمة من الضرر الإنساني والإنمائي الذي تسببه الأسلحة التقليدية. لذلك، نؤيد بقوة عمل المجتمع الدولي بشأن تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية ونشارك بهمة في ذلك العمل. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في الصكوك الدولية الرئيسية في ذلك المجال، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وأربعة من بروتوكولاتها. ونعلِّقُ أهمية خاصة على اتفاقية الذخائر العنقودية. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بوصفها ثاني دولة موقعة على آلية التنسيق القُطرية، كانت عضوا استباقيا في الاتفاقية واستضافت اجتماعها الأول للدول الأطراف في عام 2010، عندما اعتمدت الدول الأطراف إعلان فيينتيان وخطة عمل فيينتيان للفترة 2015–2011. وقد رسمت هاتان الوثيقتان المهمتان خريطة طريق للدول الأطراف لمواصلة تنفيذ الاتفاقية. وبالمثل، ستوجه خطة عمل لوزان، التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي الثاني لآلية التنسيق القُطرية في أيلول/سبتمبر 2021، الدول الأطراف نحو إحراز تقدم ملموس وطويل الأجل لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها للفترة من 2021 إلى 2026.

خلَّفت الحرب في الهند الصينية وراءها العديد من التحديات التي لا تزال قائمة حتى اليوم. وألقي بأكثر من 270 مليون قطعة من الذخائر العنقودية الصغيرة على تربة لاو، ولم ينفجر منها 30 في المائة عند الارتطام بالأرض. ما زلنا حتى يومنا هذا، نواجه عواقب سلبية للذخائر غير المنفجرة المنتشرة في جميع أنحاء بلدنا، والتي استمرت في قتل وتشويه الأبرياء، ولا سيما الأطفال، وتعوق جهودنا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر. وللتغلب على تلك التحديات، اعتمدت حكومة لاو هدفنا الوطني 18 من أهداف التنمية المستدامة، المعنون "حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة"، بهدف إزالة العقبات التي تشكلها الذخائر غير المنفجرة أمام تنميتنا الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، وفقا لآلية التنسيق القُطرية أدمجنا التزاماتنا في استراتيجيتنا الوطنية للذخائر غير المنفجرة للفترة 2021–2030، المعنونة "الطريق الثالث الآمن إلى الأمام"، من أجل ضمان استمرارنا في معالجة المشاكل التي تسببها الذخائر غير المنفجرة. وفي ذلك الصدد، نعول على استمرار دعم المجتمع الدولي وتعاونه لمساعدة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تنفيذ ذلك الهدف الوطني، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

في الختام، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ملتزمة بمواصلة العمل عن كثب مع جميع البلدان والشركاء الإنمائيين بهدف تعزيز التعاون وتقديم المساعدة الدوليين للبلدان المتضررة من الذخائر غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، لكفالة سلامة جميع الأرواح وتمتع الناس بحقهم في التنمية.

**السيدة سيدانو** (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): يؤيد وفدنا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز آسيا (انظر A/C.1/77/PV.16)، والنمسا، بالنيابة عن مجموعة من الدول، بشأن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل (انظر A/C.1/77/PV.17)، سأدلي الآن بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة تحتل مكانة عالية في الخطة الوطنية للجمهورية الدومينيكية. لقد تضرر بلدنا بشدة من الأعمال الإجرامية المتصلة بتلك الأسلحة، مما أضر بأمننا على الصعيد الوطني. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، إلى جانب توافرها على نطاق واسع وتكديسها المفرط وإساءة استخدامها، كلها عوامل تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتشجع على العنف المسلح وتقوض احترام حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وتشكل عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، نحن ملتزمون بمكافحة هذه الآفة من خلال تكثيف التدابير الرامية إلى مراقبة حيازة هذه الأسلحة، وتعزيز المؤسسات، وبناء القدرات، والامتثال الكامل للالتزامات القانونية المحلية والدولية، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، (الصك الدولي للتعقب) ومعاهدة تجارة الأسلحة.

تعمل سلطاتنا على تنفيذ سياسات عامة للحد من النشاط الإجرامي والعنف، ولذلك أطلقت استراتيجية وطنية شاملة لأمن المواطنين تعرف باسم "بلدي الآمن". وهي تشمل خطة لنزع السلاح من أجل السلام، مخطط لها على عدة مراحل، بما في ذلك تشديد متطلبات حمل الأسلحة وحيازتها، والقيام بإجراءات تشجع السكان المدنيين على تسليم الأسلحة النارية طواعية، وتحديد مكان جميع الأسلحة غير المسجلة والأسلحة التي لا تحمل تراخيص صالحة ومصادرتها. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز المساعدة التقنية التي قدمتها إدارة الأمن العام التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وبرنامج مراقبة الأسلحة والذخائر ونعرب عن تقديرنا لهما، حيث انعقدت، بالتعاون مع وزارة الداخلية والشرطة لدينا، أول جلسة استماع علنية بشأن أسلحة الدمار الشامل في 20 آب/أغسطس 2021.

إن الذخيرة ضرورية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أن إنشاء آليات فعَّالة لمراقبة الذخائر من الممكن أن يكمل الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع والعنف المسلح. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية

المعني بالذخيرة التقليدية، فضلا عن إسهامات الدول الأعضاء. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال الدول تواجه صعوبات في تحقيق تحديد فعَّال للأسلحة، ولهذا السبب يجب علينا زيادة التعاون والمساعدة الدولية والإقليمية في مجالات التمويل وتنمية القدرات، ونقل التكنولوجيا، والمعدات، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، مع مراعاة احتياجات الدولة المتلقية للمساعدة.

كذلك فإن توافر الأسلحة على نطاق واسع يؤثر تأثيرا مباشرا على أشكال وشدة العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات الصراع وخارجها على حد سواء، كما أنه يعرِّض النساء والفتيات لمخاطر أكبر تتمثل في العنف وانعدام الأمن. ولذلك، في غاية الأهمية زيادة الجهود الرامية إلى إدماج منظور جنساني في الأطر الدولية لتحديد الأسلحة. ويجب أن نواصل تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في أنشطة صنع القرار والتخطيط لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي ذلك السياق، نرحب بعمل هذا العام في إطار معاهدة تجارة الأسلحة، ونؤيد التقدم المحرز بشأن نوع الجنس والعنف القائم على نوع الجنس. ونشيد بالتقدم الذي تجسَّد في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ورحبنا بوثيقته الختامية.

أخيرا، بالنظر إلى أساليب التصنيع والتصميم والتكنولوجيات الجديدة للأسلحة التقليدية الناشئة، مثل الأسلحة ذات التصميم التجميعي والأسلحة البوليميرية، والبندقية الثلاثية الأبعاد، نؤيد إجراء مناقشات في ذلك الصدد. ولا بد من التصدي للتحديات التي تشكلها تلك الابتكارات، بما في ذلك وضع معايير لوسمها وتعقبها، ويجب أن نعالج مسائل النقل عبر الإنترنت المظلم وتحويل الأسلحة وإعادة تنشيطها. ونحن بحاجة إلى نهج شامل يحلل أثر تلك التطورات التكنولوجية في مكافحة الاتجار غير المشروع.

**السيد بيريرا سوسا** (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): لا تزال الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن ذخائرها، أكثر الأسلحة التي تستخدمها عناصر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نتيجة للاتجار غير المشروع بها وتحويلها إلى أطراف من غير الدول أو إلى مستخدمين غير مأذون لهم. إنها تهدد السلم والأمن الوطنيين والدوليين، وتزعزع استقرار مناطق بأكملها، وتؤثر على أسس مؤسساتنا ومجتمعاتنا. وفي ذلك السياق، تشكل مكافحة الجريمة المنظمة مجالا ذا أولوية بالنسبة لحكومة باراغواي، وتشكل المراقبة الفعالة للأسلحة دعامة أساسية في الجهود الرامية إلى إضعاف القدرة التشغيلية للمنظمات الإجرامية.

إن التزام باراغواي تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية متجسد في انضمامنا إلى معظم الصكوك الدولية والإقليمية التي تنظم هذه المسألة، واعتمدنا آليات إقليمية في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. والتعاون الدولي والإقليمي حاسم الأهمية للحفاظ على كفاءة وفعَّالية تحديد الأسلحة، ليس من أجل تعزيز قدراتنا ونقل الممارسات والتكنولوجيات الجيدة فحسب، بل أيضا من أجل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المشتركة. وفي ذلك الصدد، ومراعاة لأهمية ذلك التعاون بوصفه مجالا دائما للحوار والعمل على تحسين جهودنا الجماعية، نبرز العمل المنجز لاعتماد وثيقة نهائية بتوافق الآراء في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

بينما لا يزال يتعين القيام بعمل جاد في إطار برنامج العمل، لا سيما فيما يتعلق بإدماج الشواغل المشروعة لمنطقتنا بشأن مسألة الذخيرة التقليدية، نشيد بنهجه إزاء مختلف آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النساء والفتيات والفتيان، فضلا عن الاعتراف بالمشاكل الناشئة عن التطورات الأخيرة، بما في ذلك بناء القدرات للتصدي لجوانب التقدم في التكنولوجيا والتصميم. ونسلط الضوء على برنامج الزمالات، لا سيما للبلدان النامية، ضمن الاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها، ونعتبر الوثيقة المعتمدة

أساسا جيدا للمؤتمر الاستعراضي المقبل. وعلى نفس المنوال، ينبغي ألا يفوتنا أن نشير إلى أهمية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، وهو مجال من الضروري أيضا اتباع نهج شامل نحوه، وعلى وجه التحديد لضمان الإدماج الصريح لمسألة ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الصلة ببرنامج العمل نظرا لتكامله الواضح، وتنبغي معالجة احتياجات وحالة كل بلد ومنطقة، وضمان التزامات واضحة بالتعاون والمساعدة الدوليين من أجل تحقيق إطار من الالتزامات السياسية الواضحة والكفؤة والفعَّالة.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن باراغواي ستواصل تقليدها في تقديم وتأييد مشروع القرار المهم المقدم من جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (A/C.1/77/L.50)، فضلا عن المبادرة المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة (A/C.1/77/L.39)، المقدمة من كوريا الجنوبية. ونحث الوفود على تأييد مشروعي القرارين.

نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للتعاون القيم الذي يقدمه البرنامج العالمي للأسلحة وإبراز العمل المركزي الذي يضطلع به من حيث التعاون والمساعدة التقنية، مما يعزز بناء قدراتنا، إلى جانب كيانات أخرى مثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

أخيرا، لا يفوتني أن أختتم بياني من دون إبراز العمل المهم الذي اضطلعت به زميلتنا ممثلة كولومبيا، السيدة نوهرا كوينتيرو كوريا، لتيسير مشروع القرار A/C.1/77/L.50 بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، فضلا عن العمل الكبير الذي اضطلعت به السيدة ماريا ديل روزاريو إسترادا هيرون، ممثلة غواتيمالا، والسيدة جوليا رودريغيس أكوستا، ممثلة السلفادور، في الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين. وأود أيضا أن أنوه بالجهود الدؤوبة التي تبذلها السفيرة ماريتزا تشان فالفيردي، ممثلة كوستاريكا، وأشكر نائبة الممثل الدائم لأوروغواي، السيدة غابرييلا غونساليس، على جهودها في تنسيق اجتماعات عملنا. وأود كذلك أن أسلط الضوء على البيان المهم والحاسم الذي أدلت به زميلتنا ممثلة بيرو، السيدة سارة ألفارادو، يوم الجمعة الماضي في هذه القاعة بالذات (انظر A/C.1/77/PV.17). وكلها تؤكد الأهمية التي توليها منطقتنا للمسألة التي أشرت إليها آنفا، فضلا عن أهمية وضرورة ضمان المشاركة الكاملة والعادلة والمهمة والفعالة للمرأة في المنظمات في مجالات نزع السلاح على الصُعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

**السيد كارلوس** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد موزامبيق البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.16).

تعلق موزامبيق أهمية كبيرة على تحديد الأسلحة التقليدية بوصفه دعامة أساسية في إطار تحقيق خطة نزع السلاح بغية تهيئة بيئة يسودها السلم والأمن الدوليين المستدامين. وهذا المبدأ مكرس في دستور جمهورية موزامبيق. ما فتئت موزامبيق منذ عام 2001، كجزء من التزامها بنزع السلاح العام والعالمي، تنفذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وعلى هذا النحو، اعتمدت الحكومة عدة صكوك قانونية وتدابير لإنفاذ القانون من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات الناشئة عن انتشار الأسلحة النارية. كما حسنت إدارة استخدام وحيازة المدنيين لها، فضلا عن حفظ السجلات ووضع العلامات والتعقب والاستيراد والتصدير والمرور العابر والحظر التجاري للأسلحة والعقوبات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تنظم حكومة موزامبيق بانتظام حملات توعية عامة وحلقات دراسية وحلقات عمل من أجل تقاسم التدابير والاستراتيجيات المتعلقة بتلك المسألة وإضفاء الطابع الاجتماعي عليها.

تؤيد موزامبيق أيضا الجهود المتعددة الأطراف والإجراءات المتكاملة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بينما تعزز التعاون

الإقليمي وتبادل المعلومات بغية تحسين منع ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد عززنا الجهود الوطنية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وموزامبيق عضو في منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، التي تنسق جميع الإجراءات المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

أصبحت جمهورية موزامبيق طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة، بعد التصديق عليها في عام 2018، وقد تم دمج المعاهدة في الإطار القانوني لموزمبيق، مما يعزز الآلية الوطنية لمراقبة تجارة الأسلحة. في آب/أغسطس 2021، بدأت حكومة موزمبيق بتنفيذ الاتفاق المعدل لبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة. وتعديل بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يوسع نطاقه ليشمل الأسلحة التقليدية، وينسجم مع الاتفاقيات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية التي تتناول الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة، ويتضمن التهديدات المعاصرة والناشئة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

حققت موزامبيق نتائج مهمة نتيجة لعملية برنامج إزالة الألغام المطولة. ففي عام 2015، تم إعلان البلاد رسميا خالية من الألغام المضادة للأفراد بعد إزالة وتدمير ما يقدر بنحو 10,000 لغم أرضي وبقاياها. وبعد نجاح عملية إزالة الألغام، توجه الحكومة مسؤوليتها نحو مساعدة الناجين من الألغام من خلال خطط عمل تتم الموافقة عليها بانتظام لتوجيه المساعدة الاجتماعية، والرعاية الطبية، والتعليم والتدريب المهني، والمساعدة النفسية، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن تحسين الظروف المعيشية للناجين من الألغام والأشخاص ذوي الإعاقة حتى لا يتخلف أحد منهم عن الركب.

في الختام، يؤكد وفدي مجددا التزام موزامبيق الكامل بمواصلة تنفيذ جميع التدابير الدولية الرامية إلى تعزيز الأطر العالمية لتحديد الأسلحة، ولا سيما معاهدة تجارة الأسلحة، والنهوض بخطة نزع السلاح.

**السيد فيدال** (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نشكركم، سيدي الرئيس، على تشاطركم معنى وروح ديوالي ونتمنى الأفضل لجميع الزملاء وشعوبهم الذين يحتفلون بذلك اليوم.

تؤيد شيلي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز آسيا (انظر A/C.1/77/PV.16) وممثل النمسا بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل آسيا (انظر A/C.1/77/PV.17).

كما لاحظنا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/77/PV.3)، يعلّق بلدي أهمية كبيرة على الدور الذي تؤديه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقضاء على خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتعزيز تدابير الشفافية في مجال الأسلحة. ونؤيد الجهود المتعددة الأطراف المستمرة بشأن مختلف البروتوكولات والقوانين والاتفاقيات السارية التي تسعى إلى القضاء على التصنيع غير المشروع للأسلحة والذخيرة والاتجار بها. ولذلك، ينبغي أن نواصل تشجيع إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

بسبب المخاطر المعترف بها للأسلحة التقليدية بالتحديد، يجب على الدول أن تتصرف بسرعة وأن تتعاون مع بعضها البعض لمواجهة التحديات في ذلك المجال، ومن بينها التقدم التكنولوجي السريع. ولهذا السبب وافق كونغرس بلدي على قانون في بداية هذا العام لإنشاء لجنة تجارية استراتيجية تنظم تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج والمواد الدفاعية. ومن الجدير ذكره أن قواعد ذلك القانون إلزامية بموجب قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتنظم التكنولوجيات المصممة للاستخدام في الأنشطة المدنية المشروعة، على الصعيدين الإنتاجي والعلمي على حد سواء. ومع ذلك، يمكن أيضا للأنظمة القمعية أو المتطرفة استخدام هذه التكنولوجيات لإنتاج أسلحة تقليدية أو أسلحة دمار شامل.

وما من شك في أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية يشكل تهديدا للسلم والأمن على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولهذا السبب يجب أن نكافح الشبكات الإجرامية. ومن منظور أمني إقليمي، أدى التدفق غير المشروع والمتزايد للأسلحة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها إلى تغذية قوة منظمات الجريمة عبر الوطنية ومكنَّها من التسلل إلى النسيج الاجتماعي، وفي كثير من الأحيان يغتصب وظائف الدولة. وتغيير ذلك الواقع سيتطلب عملا منسقا بين بلدان المنطقة. بيد أن الأهم من ذلك هو العمل المشترك على الصعيد الوطني بين جميع المؤسسات العامة المكلفة بإنفاذ القوانين، مع وجود مبادئ توجيهية واضحة وأساس مفاهيمي مشترك يوضح ماهية وكيفية وسبب مكافحة الاتجار بالأسلحة والذخيرة.

نحض على تحسين التعاون والاتصال والتفاعل بين الوكالات التي تتعامل مع تحديد الأسلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفقا للصكوك الدولية أو آليات المراقبة والتعاون المستمدة من معاهدة تجارة الأسلحة. وليتسنى لنا إحلال السلام، يجب أن نخفض تدفق الأسلحة إلى الشبكات الإجرامية وأن نخفض حجم الأسلحة في السوق القانونية، مما يحول الطلب الخاص ويحد من التحويل والاتجار غير المشروع. إن التدفق المستمر للأسلحة غير المشروعة إلى البلدان التي تشهد صراعات لا يزال يؤجج العنف المسلح ويديم انتهاك حقوق المدنيين، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة خاصة على القُصَّر والنساء.

في ختام بياني، ينضم وفدي إلى باراغواي في الإشادة بنساء منطقة أمريكا اللاتينية اللائي اضطلعن بأدوار بارزة في اللجنة الأولى.

**السيد ماكاريفيتش** (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): إن المشاكل الناشئة عن تراكم فائض مخزونات الذخائر التقليدية لا تزال تبعث على شواغل خطيرة بين أعضاء المجتمع الدولي. ويمكن أن يؤدي تحويل تلك الذخائر إلى نزاعات مسلحة وإلى استمرار العنف والنزاع في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يؤدي سوء إدارة المخزونات إلى انفجارات عرضية، قد تكون لها عواقب كارثية، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية الحيوية. ونرى من الضروري أن نركِّز جهودنا على مواصلة اتخاذ تدابير عملية للتعامل مع تحديات الأمان والأمن في كل مرحلة من مراحل إدارة مخزونات الذخائر طوال دورة حياتها، مع مراعاة آراء جميع الدول. ومن الاستنتاجات المنطقية للعمل في هذا المجال وضع مجموعة شاملة من الالتزامات التي تكفل الإدارة المأمونة والآمنة والمستدامة لمخزونات ذخائر الأسلحة التقليدية. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن هذه الدورة مهمة ونحن مقتنعون بأن اتخاذ خطوات بناءة إلى الأمام لا يمكن تحقيقه إلا إذا اتخذنا قرارات بتوافق الآراء.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا استعداد جمهورية بيلاروس الكامل للتعاون بطريقة بناءة.

**السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أتمنى لكم، يا سيادة الرئيس، ولزملائي الآخرين الذين يحتفلون بهذا اليوم المهم، عيد ديوالي سعيد.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.16).

كرَّس ميثاق الأمم المتحدة بصفة عامة، والمادة 51 منه بصفة خاصة، الحقوق السيادية والمتأصلة للدول في اقتناء الأسلحة التقليدية وصنعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها من أجل الدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية. وينبغي لأي ترتيب لتنظيم الأسلحة التقليدية أن يتفق مع مقاصد الميثاق ومبادئه. وقد أحطنا علما بالعمليات العالمية القائمة ذات الصلة، من قبيل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، واجتماع الدول الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل اعتمد وثيقته الختامية بتوافق الآراء. وهذا إنجاز رائع في منتديات نزع السلاح، التي تتسم بآراء وملاحظات متباينة بل وبعض التحفظات. انطلاقا من بروح الحفاظ على توافق الآراء، من المهم مراعاة جميع تلك الآراء واستيعابها. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعَّال وغير التمييزي للالتزامات المنبثقة عن برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

وفي ذلك السياق، فإن تعزيز التعاون الدولي من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية والدعم المالي ونقل التكنولوجيا يكتسي أهمية أساسية لتحقيق أهداف تلك الصكوك. ونرحب بإنشاء برنامج دائم للزمالات للبلدان النامية، بالإضافة إلى ما هو مطلوب من البلدان المتقدمة النمو من حيث التعاون الدولي، نأمل أن يسهم ذلك في تحسين عملية تنفيذ تلك الصكوك.

نشهد المداولات الجارية بشأن مبادرة أخرى، والتي يجريها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. بدأ الفريق عمله الذي يرمي إلى وضع إطار تعاوني لإدارة الذخيرة طوال العمر الافتراضي لها. ونأمل أن تسفر تلك العملية عن نتيجة قائمة على توافق الآراء تستوعب شواغل جميع الأعضاء. وأود أن أشدد على أن معظم ملاحظاتنا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الطابع الطوعي وغير الملزم للتوصيات التي تحترم الحق السيادي للدول الأعضاء في تقرير سلامتها وأمنها والإشراف عليها وإدارتها، واتخاذ القرارات بشفافية وشمولية وعلى أساس توافق الآراء، وتجنب المسائل الخلافية، كلها تنطبق أيضا على تلك العملية الجديدة. ومن الناحية العملية، فإن الزيادة في إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها على نطاق واسع والإفراط في تكديسها في مناطق معينة تسبب في شواغل حقيقية فيما يتعلق بالأمن الإقليمي والدولي.

في عام 2021، تجاوز الإنفاق العسكري العالمي الأرقام القياسية السابقة ببلوغه لأول مرة 2,113 بليون دولار. كان الإنفاق العالمي في عام 2021 أعلى بنسبة 0.7 في المائة مما كان عليه في عام 2020 وأعلى بنسبة 12 في المائة مما كان عليه في عام 2012. استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على 38 في المائة من الإنفاق العسكري العالمي في عام 2021، وظلت إلى حد بعيد أول وأكبر منفق. بلغ إجمالي الإنفاق العسكري للولايات المتحدة 801 بليون دولار في عام 2021. ومع أخذ تلك الحقائق في الاعتبار، يتحتم تخفيض الإنفاق العسكري العالمي ومراقبة الإنتاج المسؤول، فضلا عن نقل الأسلحة التقليدية.

إن منطقة الشرق الأوسط مثال على تفاقم المشكلة. ففي العام الماضي، أنفقت إسرائيل 5.2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، أو 24.3 بليون دولار، وهي من بين أكبر خمسة منفقين عسكريين في الشرق الأوسط. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر بائع للأسلحة في المنطقة. وبالإضافة إلى أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها النظام الإسرائيلي، لا تزال ترسانة النظام الإسرائيلي الكبيرة من الأسلحة التقليدية الهجومية المتطورة تهدد السلم والأمن في المنطقة وخارجها. ذلك النظام أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدة الخارجية من الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية.

في الختام، تؤكد إيران من جديد استعدادها للاضطلاع بدور بناء إلى أقصى حد ممكن في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

**السيد موسوتس** (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): إن المعاناة الشديدة التي يسببها استخدام الأسلحة التقليدية أصبحت للأسف أمرا شائعا. وتلك الأسلحة، وهي في الواقع أسلحة دمار شامل، متداولة في جميع أنحاء العالم. واستخدامها، سواء في حالات الصراع أم غيرها، منتشر على نطاق واسع في المناطق الإقليمية، والمناطق دون الإقليمية في أمريكا وأفريقيا وأوروبا. ففي أفريقيا، تُستخدم الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أساسا في عمليات القتل الجماعي، وفي أوقات الصراع، بل وفي أوقات السلم. يقدر عددها بزهاء بليون أو أكثر، إنها تقتل عشوائيا، وغايتها ضمان سيادة الجماعات المسلحة، والافتراس الاقتصادي وحتى الابتزاز أو زعزعة استقرار المؤسسات.

إن تدفقات الأسلحة التقليدية المخلة بالاستقرار يغذيها عدم الاستقرار المزمن في أجزاء معينة من العالم، أو سوء إدارة مخزونات الأسلحة المشروعة، أو حتى سوء إدارة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بالنسبة للمنظمات الإجرامية كثيرا ما تقصد من الاتجار بتلك الأسلحة استخدام الجنود الأطفال لها، ويرتبط ذلك بتجارة المخدرات والاستغلال الجنسي للفتيات الصغيرات. فحجمها ووزنها، فضلا عن اختراقها للحدود بين الدول، تجعل السيطرة عليها صعبة، مما يقوض الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم

المتحدة وعدة منظمات غير حكومية. وبالنظر إلى حجم هذه الظاهرة، يبدو من الضروري بالنسبة لنا العمل على تنفيذ أكثر صرامة للتدابير التي اتخذت بالفعل، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتعلق الأمر أيضا بتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات من أجل تنفيذ أفضل لأحكام معاهدة تجارة الأسلحة المعتمدة في نيسان/أبريل 2013، والتي انضم إليها بلدي مؤخرا، فضلا عن برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

أما على صعيد وسط أفريقيا، فقد اعتمد قادتنا ما يسمى باتفاقية كينشاسا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع الأجزاء والمكونات التي يمكن استخدامها في تصنيعها وإصلاحها وتجميعها. وتكرس دورات اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا جلسات خاصة لتنفيذ الدول الأعضاء للتدابير التي نصت عليها تلك الاتفاقية، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية دون الإقليمية لمكافحة الإرهاب والتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. خلال فترة عضوية غابون الثالثة في مجلس الأمن، نظمت منتدى عاما عن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المثيرة للقلق. ويجدر تنفيذ الحلول الممكنة الواردة في الإعلان الرئاسي الذي اعتمد في نهاية تلك المناقشة. ونرى أنه نظرا للطابع العالمي لظاهرة تدفقات الأسلحة التقليدية المزعزعة للاستقرار والدمار الذي تخلفه، يتمثل البديل الوحيد في التعاون وتعزيز الإجراءات المتضافرة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

**السيد كسابري** (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد دولة فلسطين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل العراق بالنيابة عن المجموعة العربية.

تشدد دولة فلسطين دائما على التهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ولكن يجب ألا ننسى أن الأسلحة التقليدية هي التي لا تزال تقتل معظم المدنيين في جميع أنحاء العالم. وبعض تلك الأسلحة عشوائي في جوهره، وبالتالي فهو غير قانوني. كما يجب اعتبار استخدام أسلحة أخرى بطريقة عشوائية أو غير متناسبة غير قانوني. وتشدد دولة فلسطين مرة أخرى على أن نهجها الشامل لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة يسترشد بضرورة التمسك بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتحديد ضمان حماية المدنيين في جميع الظروف. لذلك لم تدخر جهدا في كونها طرفا فاعلا نشطا وبناء على الصعيد الدولي من أجل النهوض بتلك الأهداف، بما في ذلك بوصفها مدافعا قويا عن حظر أسلحة معينة والقضاء عليها والاستخدام المنظم لأسلحة أخرى. ومن هنا، انضمت دولة فلسطين إلى جميع الصكوك ذات الصلة التي تحظر أسلحة الدمار الشامل وتحظر أو تنظم الأسلحة التقليدية ذات الصلة. وقد انضمت دولة فلسطين إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، فضلا عن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات ذات الصلة، مستنيرة بمعاناة شعبنا من تلك الأسلحة.

إن فلسطين دولة طرف في معاهدة تجارة الأسلحة وتذكِّر جميع الدول الأطراف في المعاهدة بالتزامها بموجب المادتين 6 و 7 بعدم السماح بأي نقل للأسلحة التقليدية إذا كان من الممكن استخدامها في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. كما لا ينبغي للدول الأطراف أن تأذن بتصدير تلك الأسلحة إذا كان من شأنها أن تقوض السلم والأمن، أو يمكن استخدامها لارتكاب أو تيسير انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد اتخذت دولة فلسطين تلك الخطوات، مدفوعة بالتزامها بالقانون الدولي ورغبتها في إنهاء المعاناة التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجة لاستخدام الأسلحة غير المشروعة والاستخدام غير القانوني للأسلحة التقليدية من جانب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ومستوطنيها المسلحين. ويطرح التطور السريع لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل تحديات أخلاقية وقانونية وإنسانية ومعنوية، فضلا عن تحديات تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، تتطلب على جناح السرعة إبرام صك ملزم قانونا. والبيان المشترك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة

الذاتية التشغيل الذي أصدرته النمسا بالنيابة عن 70 دولة (انظر A/C.1/77/PV.17)، بما فيها دولة فلسطين، يعترف بتلك التحديات وضرورة الحفاظ على المسؤولية الإنسانية والمساءلة ووضع قواعد وحدود متفق عليها دوليا، بما في ذلك المحظورات واللوائح.

ترحب دولة فلسطين بالإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وتثني على أيرلندا لقيادتها الرائعة في هذا الصدد. وتفخر دولة فلسطين بمشاركتها في صياغة الإعلان ويشرفها أن تؤكد انضمامها إليه في تشرين الثاني/نوفمبر. إن شعبنا، وخاصة في قطاع غزة، يفهم أكثر من أي شخص آخر الحاجة إلى هذا الإعلان، والأهم من ذلك، ضرورة تنفيذه.

في الختام، تشدد دولة فلسطين مرة أخرى على الحاجة إلى نهج أكثر شمولية للأمن يمكن أن يخدم على أفضل وجه ليس سباق التسلح، بل ضمان الأمن البشري. وفي ذلك الصدد، يعزز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة الأمن. كذلك يمكِّن من تكريس هذه الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعندما نتكلم عن النظام القائم على القانون الدولي، لا يسعنا إلا أن نضع نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في صميمه. وإذا أردنا النهوض بهذا النظام والحفاظ عليه، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الصدد. ودولة فلسطين مستعدة للقيام بدورها والعمل مع جميع الوفود لتحقيق هذا الهدف.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

**رئيس الأساقفة كاتشيا** (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يود الكرسي الرسولي أن يؤكد من جديد تأييده للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، وتنفيذهما تنفيذا كاملا، فهما وسيلتان مهمتان لمنع الآثار الشائنة لانتشار الأسلحة غير المشروعة بلا ضوابط. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ربما هي ما يسمى بأسلحة الدمار المحدود. ومع ذلك، تودي هذه الأسلحة بحياة مئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء العالم كل عام، وتؤثر تأثيرا مروعا على نطاق واسع ومدمرا للبشرية.

وهناك صلة عميقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والعنف. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، التي تقع في أيدي الإرهابيين، وأفراد الجريمة المنظمة، والعصابات، والجماعات التي تتاجر بالبشر والمخدرات والأحياء البرية المحمية، الأساس الذي يشكل في كثير من الحالات الأعمال الخبيثة التي يمكن أن تتجذر في كل مكان. وهناك أيضا صلة عميقة بين القضاء على ذلك الانتشار المروع والتنمية البشرية المتكاملة والسلام. في عام 1967، أعلن بالفعل البابا بولس السادس أن التنمية هي الاسم الجديد للسلام. لا يسعنا إلا أن نذكر أن كلمات البابا بولس السادس يتردد صداها بطريقة ما في خطة التنمية المستدامة لعام 2030: "لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام ولا يمكن إحلال السلام من دون تنمية مستدامة" (انظر القرار 1/70). وتعترف أهداف التنمية المستدامة بذلك عن حق، حيث ترمي الغاية 16.4 إلى الحد بشكل كبير من التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة بحلول عام 2030. وفي ذلك الصدد، يثق الكرسي الرسولي بأن برنامج العمل يمكن أن يعزز حقا احترام حياة الإنسان وكرامته من خلال تعزيز ثقافة السلام.

إن الكرسي الرسولي، إدراكا منه لضرورة زيادة التعاون الدولي اليوم، يرحب باعتماد وثيقة ختامية قائمة على توافق الآراء في نيويورك في الصيف الماضي، في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ولا سيما إشاراته إلى تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، وتعزيز تبادل المعلومات وتعزيز آليات الرقابة الوطنية، ويتطلع الكرسي الرسولي إلى برنامج العمل ومؤتمر استعراض الهيئة الدولية للمسرح المقرر عقدهما في عام 2024.

مما يؤسف له، كما لاحظ الأمين العام، أن جهود الأمم المتحدة لمعالجة المشاكل التي تشكلها الأسلحة الصغيرة غير المشروعة كانت مجزأة ومحدودة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود. ومن المخزي أن هناك من يراكمون ثروات كبيرة من الاتجار بأدوات الموت. ومن ناحية أخرى، يتعين على كل بلد أن يواجه التحدي المتمثل في جانب الطلب من المعادلة. ومن هذا المنظور، ينبغي أن تكون مواجهة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة شاغلا للمجتمع الدولي بأسره. ولهذا السبب، وكما أكد البابا فرنسيس مرارا، من المهم اجتثاث العنف من جذوره وتعزيز ثقافة السلام التي تحمي أثمن هبة على الإطلاق، أي الحياة البشرية. اسمحوا لي أن أختتم بياني بتكرار كلمات البابا فرانسيس: لماذا تباع الأسلحة الفتاكة للذين يخططون لإلحاق معاناة لا توصف بالأفراد والمجتمع؟ ومن المحزن أن الجواب، كما نعلم جميعا، هو ببساطة من أجل المال – المال الملطخ بالدماء، وغالبا ما يكون الدم بريئا. بوصفنا مجتمعا دوليا، فلنتحد، ونتغلب على المصالح الاقتصادية والسياسية ونجعل الحياة البشرية أولوية عليا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعت اللجنة إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة "الأسلحة التقليدية". أعطي الكلمة الآن للذين طلبوا ممارسة حق الرد. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيان الأول محدد بخمس دقائق والبيان الثاني محدد بثلاث دقائق.

**السيد فورونتسوف** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرفض الاتحاد الروسي مرة أخرى رفضا قاطعا التلميحات التي لا أساس لها من الصحة على الإطلاق والتي أبدتها البلدان الغربية فيما يتعلق بالنقل المزعوم لمركبات جوية إيرانية بدون طيار إلى روسيا انتهاكا لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). إن المنطق وراء هذه الدعاية العدوانية واضح جدا لنا. بل إن واشنطن التي انتهكت بشكل صارخ هذا القرار من خلال انسحابها من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018، افتعلت أحدث مبرراتها الملائمة لتفكيك هذا الاتفاق بشكل نهائي. وستكون نتيجة هذه الأعمال غير المسؤولة زيادة في التوترات في منطقة الخليج الفارسي. لن يأتي أي خير من هذه الأنشطة القصيرة النظر. كما يقول المثل، فإن الذين يزرعون الريح سيحصدون العاصفة.

إن البلدان الغربية التي حددت بالفعل الجناة المزعومين ونفذت جزاءات انفرادية ضدهم، تمارس الآن بنشاط الضغط على الأمانة العامة للأمم المتحدة، في انتهاك للمادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة وولايتها بإجراء ما يسمى بالتحقيق النزيه. ونحن نعرف جيدا ثمن هذا التحقيق. لقد شهدنا مثالا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عندما ارتكبت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا عملا عدوانيا ضد سوريا ثم ضغطت بنشاط على الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتلفيق مبررات بأثر رجعي لأعمالها غير القانونية، مما يتناقض مع التزاماتها القانونية الدولية الأساسية، بما في ذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تقوضت سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ورفضت الأمانة الفنية تقديم أي تفسيرات فيما يتعلق بحالات الضغط التي تم الكشف عنها والتي مورست على موظفي فريق التفتيش الذي أجرى التحقيق، في حين تجاهل المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، أربع دعوات من رئاسة مجلس الأمن طوال العامين الماضيين تطلب منه المشاركة في اجتماع للمجلس. لقد استخدم كل الحيل الممكنة لتجنب تحمل المسؤولية عن أفعاله من أجل إرضاء واشنطن وباريس ولندن.

وفي ذلك السياق، يتوقع الاتحاد الروسي من الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تقدم تأكيدا لا لبس فيه على أنها لا تنوي انتهاك ميثاق الأمم المتحدة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، سوف نستخلص الاستنتاجات المناسبة فيما يتعلق بحيادها وقد نعيد النظر في جميع علاقاتنا ذات الصلة معها.

**السيد بورغيل** (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أجد لزاما علي أن اطلب الكلمة بعد إشارات ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والسلطة الفلسطينية إلى بلدي، والتي ترفضها إسرائيل بوضوح. إن إيران، في سعيها لكسب الهيمنة الإقليمية ونشر أيديولوجيتها المتطرفة، هي أكبر

ناشر للأسلحة التقليدية في المنطقة وخارجها، باستخدام المنظمات بالوكالة لنشر الإرهاب والانخراط في الأعمال القتالية. ومن الأمثلة القليلة على ذلك المحاور التي استحدثتها إيران بقدرات صاروخية في لبنان وسوريا والعراق واليمن. ومن الواضح أن إيران تعمل ضد المجتمع الدولي لإحداث انهيار في منتديات تحديد الأسلحة.

ترفض إسرائيل الادعاءات الزائفة التي أدلى بها ممثل السلطة الفلسطينية. وقد أشار الكثيرون في هذه القاعة خلال المناقشة في إطار هذه المجموعة إلى تحويل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية. إن إسرائيل، منذ استقلالها، ما برحت تتعرض لتهديد يومي من المنظمات الإرهابية التي تسعى إلى تدميرها. وربما كان بوسع ممثل السلطة الفلسطينية أن يشير إلى السبل التي يمكن بها للسلطة الفلسطينية أن تؤدي دورا في منع وصول الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين الذين يهدفون إلى قتل الإسرائيليين الأبرياء.

**السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أجد لزاما علي أن أطلب الكلمة لأرفض الادعاءات التي وجهها ممثل إسرائيل ضد بلدي. ولا أريد أن أستغرق وقت اللجنة وأكرم ملاحظاته بالرد عليها. موقفنا هو نفسه. إن إسرائيل تنتهك جميع الأنظمة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهي أيضا المنتهك الأول للنظام الدولي الذي يحظر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمصدر الرئيسي للخطر الإقليمي وانعدام الأمن.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): نتناول الآن المجموعة المعنونة "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي"، ولدينا قائمة طويلة من المتكلمين بشأنها. لذلك، أناشد جميع الوفود التعاون الكامل وأطلب إليها احترام الزمن المحدد.

**السيدة ويردانينتياس** (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تلاحظ حركة عدم الانحياز الفوائد الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإسهامها في التنمية، وتشجع الدول على تنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ المتعلقة بالسلوك المسؤول للدول، لأن ذلك سيسهم في زيادة الاستقرار والأمن في الفضاء السيبراني. ومن ناحية أخرى، ترفض حركة عدم الانحياز بشدة حالات الاستخدام الخبيث لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، بما في ذلك شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية ووسائط التواصل الاجتماعي، وغير ذلك من الاستخدامات التي لا تتفق مع القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، لأغراض لا تتسق مع أهداف صون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد يؤثر ذلك سلبا على سلامة الهياكل الأساسية للدول على حساب أمنها. وتدعو حركة عدم الانحياز إلى تكثيف الجهود الرامية إلى حماية الفضاء السيبراني من أن يصبح ساحة للصراع، بل بدلا من ذلك ضمان الاستخدامات السلمية الحصرية، التي من شأنها أن تمكن من الإعمال الكامل لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تحيط حركة عدم الانحياز علما باستنتاجات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، في تقاريره للأعوام 2013 و 2015 و 2021 (انظر A/68/98 و A/70/174 و A/75/816) ومؤداها أن القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، قابل للتطبيق وضروري لصون السلام والاستقرار وتعزيز بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، آمنة، ومستقرة، وسلمية ويمكن الوصول إليها.

وتشير حركة عدم الانحياز إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ بموجب القرار 27/73، والذي كان أول آلية شاملة أُنشئت في إطار الأمم المتحدة بمشاركة جميع الدول الأعضاء، ويعمل على أساس توافق الآراء. وتكرر حركة عدم الانحياز تأكيد تصميمها على نجاح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، الذي أنشأه القرار 240/75، وأصبح حاليا الآلية الشاملة الوحيدة التي تراعي شواغل ومصالح جميع الدول، ويقوم على توافق الآراء ويمضي

قدما داخل الأمم المتحدة بمشاركة نشطة ومتساوية من جانب جميع الدول. كذلك تلاحظ حركة عدم الانحياز عملية اعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق العامل المفتوح باب العضوية بتوافق الآراء (انظر A/77/275). وتشجع بقوة على التوصل إلى توافق في الآراء من خلال عملية تفاوض تنظر، وفقا للتوصية ذات الصلة الواردة في ذلك التقرير، في المسائل العالقة المتبقية، بما في ذلك الآراء الواردة في ملخص الرئيس في التقرير الموضوعي النهائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية للفترة 2019-2021 (انظر A/77/816).

وتشدد حركة عدم الانحياز على أن وضع أي إطار قانوني دولي لمعالجة المسائل المتصلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ترتب آثارا على السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يراعي شواغل ومصالح جميع الدول، وأن يستند إلى توافق الآراء وأن يُتابَعَ في إطار الأمم المتحدة بمشاركة نشطة ومتساوية لجميع الدول. وفي الوقت نفسه، وانطلاقا من الموقف المبدئي، تشدد حركة عدم الانحياز على أنه ما من شيء في ذلك الإطار القانوني يمس الحقوق غير القابلة للتصرف للدول في تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض السلمية، أو يقيد أو يحرم، بأي شكل من الأشكال، استخدام البلدان النامية للعلوم والدراية والتكنولوجيا والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جميع جوانبها للأغراض السلمية.

تدين حركة عدم الانحياز إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، للتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية. وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية بناء قدرات الدول الأعضاء وتدابير بناء الثقة الرامية إلى تعزيز استقرار وأمن الفضاء السيبراني. وتشدد حركة عدم الانحياز أيضا على أهمية مراعاة المعايير البيئية في إعداد وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وعلاوة على ذلك، تؤكد مجددا حركة عدم الانحياز أنه ينبغي للمحافل الدولية لنزع السلاح أن تراعي مراعاة تامة المعايير البيئية ذات الصلة عند التفاوض بشأن معاهدات واتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، وينبغي لجميع الدول، من خلال إجراءاتها، أن تسهم إسهاما كاملا في ضمان الامتثال لتلك المعايير عند تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات التي هي أطراف فيها.

ترحب حركة عدم الانحياز باتخاذ الجمعية العامة بدون تصويت القرار 43/75 بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وتعرب الحركة عن قلقها إزاء تزايد الإنفاق العسكري العالمي، الذي كان يمكن إنفاقه لولا ذلك على الاحتياجات الإنمائية. وتؤيد بقوة الحركة التدابير الانفرادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تخفيض النفقات العسكرية، مما يسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتسلم بأن تدابير بناء الثقة ساعدت في ذلك الصدد.

وفي إطار هذه المجموعة، قدمت حركة عدم الانحياز أربعة مشاريع قرارات، وترحب الحركة بتأييد جميع الدول الأعضاء لها، وهذه المشاريع معنونة كما يلي: "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة" (A/C.1/77/L.4)، و "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" (A/C.1/77/L.8)، و "آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد" (A/C.1.77/L.8)، و "الصلة بين نزع السلاح والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد"(A/C.1/77/L.10)، و "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"(A/C.1/77/L.5) .

**السيد فولر** (بليز) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة بالإسهام في صون السلم والأمن الدوليين بتنفيذ التزاماتنا الدولية. ونحن ملتزمون أيضا باتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبما أن الأمن يمثل الدعامة الرابعة لعملية تكاملنا الإقليمي، تسعى الجماعة الكاريبية إلى تنفيذ نُهج عملية وابتكارية والتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى لمكافحة التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد في منطقتنا.

يواجه المجتمع العالمي مجموعة معقدة من الأزمات، مما زاد من الوعي بالحاجة المطلقة إلى المزيد من الشراكات التعاونية. ولا توجد دولة عضو واحدة قادرة على إدارة السلم والأمن باستقلالية. لذلك، فإن الشراكات الدولية وسيلة أساسية لتطوير القدرات وتعزيز الأطر لمواجهة تلك الآفة. ونؤكد مجددا ضرورة استمرار الشراكات مع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين.

ونؤكد أن نزع السلاح يتعلق أساسا بضمان عيشنا في عالم ينعم بالسلامة والأمن. وفي ذلك السياق، تعتقد الجماعة الكاريبية أن مواصلة النظر في المنظورات الجنسانية لن تؤدي إلا إلى النهوض بتحقيق أهداف نزع السلاح. ونسعى إلى التحول من المنظور التقليدي إلى منظور يتبنى نهجا متعدد الأبعاد وإنسانيا، ويهدف إلى عدم ترك أي امرأة أو رجل أو فتى أو فتاة خلف الركب. والقرار 65/69، المعنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"، وهو أول قرار عن هذا الموضوع، واتُخذ في عام 2010، يهدف إلى حث الدول الأعضاء على تعزيز تكافؤ الفرص للمرأة في عمليات نزع السلاح وصنع القرار ودعم وتعزيز المشاركة الفعَّالة للمرأة في ميدان نزع السلاح. وترينيداد وتوباغو، الدولة العضو في الجماعة الكاريبية، تقدم كل سنتين إلى اللجنة الأولى مشروع قرار يتعلق بذلك الموضوع. ويحظى بدعم كبير من الدول الأعضاء، ونحن نسعى إلى وضع نوع الجنس ونزع السلاح بوصفهما بندا أساسيا وشاملا في خطة الأمم المتحدة. ونشجِّع جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم التكرارات المستقبلية لذلك القرار المهم.

إن الإرهاب يقوض القيم والمبادئ الأساسية للجماعة الكاريبية. ويمثل إحدى أشد الهجمات على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. وشأننا شأن الآخرين، نتشاطر الرأي القائل بأن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار ويعرض للخطر التنمية الاقتصادية لمجتمعاتنا. ونتيجة لذلك، فإن استراتيجية الجماعة الكاريبية لمكافحة الإرهاب تنفذ التزام المنطقة دون الإقليمية بالكفاح العالمي ضد الإرهاب. وتسعى إلى تعزيز المزيد من التنسيق الإقليمي والدولي للنهج وبناء الشبكات بين الوكالات ذات الصلة من أجل معالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار التطرف العنيف والإرهاب. وما زلنا نبرز الدور الهام الذي تؤديه وكالة الجماعة الكاريبية المعنية بالجريمة والأمن ضمانا لاستمرارية وفعالية عمل المنطقة واستجابتها للتحديات التي تواجه الأمن في المنطقة، فضلا عن تنفيذ إطار إدارة الجريمة والأمن في المنطقة.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا يمكن التقليل من الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين في الفضاء السيبراني. فلا أحد منا محصن ضد تلك التهديدات السيبرانية. لذلك إذا كنا ننشد السلام والأمن في الفضاء السيبراني، يتعين علينا التعاون عبر الحدود. وفي هذا السياق، تبرز الخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية الجريمة السيبرانية باعتبارها عقبة وتهديدا للتنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة. وتدرك الجماعة الكاريبية أنه مع استمرار التطورات في العلم والتكنولوجيا في تحويل تفاعلاتنا اليومية، يجب أن نظل يقظين في تفهم تكنولوجيات الأسلحة الجديدة والناشئة. نشجع أيضا الدول الأعضاء على تنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ المتعلقة بالسلوك المسؤول، مما يسهم في زيادة الاستقرار والأمن في الفضاء السيبراني. وفي ذلك الصدد، ستواصل الجماعة الكاريبية مشاركتها النشطة في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021 - 2025. ونرحب بالتقرير المرحلي المؤقت (انظر A/77/275) بوصفه الدليل التفصيلي لعملنا في تلك العملية، ونتطلع إلى توصيات قوية ونتائج ملموسة، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات.

لا بد من معالجة الفجوة الرقمية القائمة للمساهمة بفعالية في هذه العملية. إن الجماعة الكاريبية، شأنها شأن العديد من الدول النامية الأخرى، تكابد مسألتين وهما، القدرة على الرد على الأعمال الخبيثة وحماية هياكلنا الأساسية الحيوية. ونحن ممتنون للدعم بتدابير بناء الثقة الذي قدمه الشركاء في التنمية لبناء القدرات. وإن زمالة المرأة في مجال أمن الفضاء السيبراني، وهي زمالة ترعاها كندا وأستراليا

والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية للنساء من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أتاحت حضور الفريق العامل المفتوح العضوية والمشاركة فيه.

بينما لا تتأثر منطقة الجماعة الكاريبية بالصراعات المسلحة، نواجه تحديات هائلة تتعلق بالعنف المسلح في بلداننا. ونتيجة لذلك، تحول موارد كبيرة من التنمية، وبالتالي من الأهداف الاجتماعية والإنمائية. ويمكن أن تتسبب التكاليف الأمنية في تأخير البرامج الاجتماعية والتعليمية وبرامج الهياكل الأساسية وأن تضيف عبئا لا يمكن تحمله على البلدان المثقلة بالديون والمعرضة للكوارث الطبيعية. وكثيرا ما تتأثر الدول النامية سلبا على نحو أكبر باستخدام الأسلحة والاتجار بها، في حين لا توجد دولة عضو في الجماعة الكاريبية منتجة للأسلحة. ويجب أن تكون هناك طائفة متنوعة من وجهات النظر في المنتديات الدولية لنزع السلاح لكفالة أن تجسد القرارات المتخذة الشواغل العالمية. وتجب معالجة التمثيل الناقص للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنتديات الدولية لنزع السلاح بطريقة شمولية. ومن هذا المنطلق، ترحب الجماعة الكاريبية بمشروع القرار A/C.1/77/L.5، المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"، الذي قدمته إندونيسيا بالنيابة عن أعضاء حركة عدم الانحياز. ولتضييق الفجوة الآخذة دوما في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تحث حركة عدم الانحياز المجتمع الدولي سنويا على تكريس الموارد، التي يوفرها تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة تأييد مشروع القرار A/C.1/77/L.5.

في الختام، تؤكد مجددا الجماعة الكاريبية أيضا الأثر الذي أحدثه العنف المسلح على التنمية ونوعية الحياة في مجتمعاتنا. وسنواصل العمل مع الدول الأعضاء لضمان صياغة أوسع لقضايا نزع السلاح والأسلحة من أجل تناول الخطط في المجالين الإنساني والإنمائي.

**السيد بينيارواندا** (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتشدد رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الدور المركزي للأمم المتحدة في المناقشات المتعلقة بأمن الفضاء السيبراني. وتؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز التعاون لبناء فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومستقر ويمكن الوصول إليه وصالح للتشغيل البيني وسلمي ومرن، والتقليل إلى الحد الأدنى من مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير وذلك من خلال زيادة الثقة. ونناشد الدول الأعضاء الاعتراف بأهمية الحفاظ على توافق الآراء بشأن مسألة أمن الفضاء السيبراني المهمة والحفاظ عليها. وقد تمكنا من التوصل في العام الماضي إلى قرار في اللجنة الأولى بتوافق الآراء بشأن تلك المسألة المهمة جدا (القرار 19/76). وكانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأمل في أن تستمر الممارسة الإيجابية المتمثلة في اتخاذ قرار واحد بتوافق الآراء هذا العام، ونشعر بخيبة الأمل لكون الأمر ليس كذلك. ومن المهم جدا أن تواصل الدول الأعضاء العمل معا لضمان الكفاءة والفعالية في عمل اللجنة. وينبغي لنا أيضا أن نتفادى وجود آليات موازية لبحث المسائل ذاتها وأن نتفادى أيضا إجهاد الموارد المحدودة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء، وأن نمتنع أيضا عن تنظيم اجتماعات متداخلة لتحاشي إرهاق الوفود، ولا سيما الوفود الصغيرة ووفود البلدان النامية.

تود الرابطة أيضا أن تؤكد من جديد دعمها لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 بوصفه تدبيرا لبناء الثقة ومنتدى لبناء وإعادة بناء توافق الآراء بشأن تلك المسألة المهمة. لذلك، ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا باعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق العامل المفتوح باب العضوية بتوافق الآراء في دورته الموضوعية الثالثة المعقودة في تموز/يوليه (انظر A/77/275). وتتطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى مواصلة التقدم في المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية من خلال البناء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في التقرير المرحلي، وكذلك على النتائج الناجحة السابقة، بما في ذلك التقارير النهائية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي للفترة من 2019 إلى 2021، والتكرار السادس

لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني في سياق الأمن الدولي.

إن الطبيعة المنتشرة والمتطورة باستمرار للتهديدات السيبرانية تتطلب خبرة منسقة من أصحاب المصلحة المتعددين في سائر المجالات وعبر الحدود. وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، يشمل التعاون في مجال الأمن السيبراني الركائز والقطاعات، مسترشدا بالخطة الرئيسية الرقمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025 واستراتيجية التعاون في مجال الأمن السيبراني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة 2021–2025، التي اعتمدها وزراء الشؤون الرقمية في الرابطة في شهر كانون الثاني/يناير. تم تطوير استراتيجية التعاون في مجال الأمن السيبراني 2021–2025 استجابة لأحدث التطورات السيبرانية منذ عام 2017، وتسعى إلى تعزيز الجهود الجماعية للرابطة لتوفير بيئة فضاء سيبراني آمنة ينمو فيها الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي في المنطقة.

تعزز رابطة أمم جنوب شرق آسيا التعاون في مجال الأمن السيبراني وبناء القدرات بتنسيق من لجنة تنسيق الأمن السيبراني التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتنهض بالتطوير المستمر لفضاء سيبراني آمن ومرن وقابل للتشغيل البيني وقائم على القواعد، من خلال تشجيع اتساق السياسات في جميع القطاعات والدول الأعضاء في الرابطة، وتعزيز مركزية الرابطة في هيكل الأمن السيبراني في المنطقة، وتعزيز مواءمة سياسة الأمن السيبراني الإقليمية.

وتشدد الرابطة على أهمية التعاون الدولي وبناء القدرات في ميدان أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما سيمكن الدول، ولا سيما البلدان النامية، من التنفيذ الفعَّال للقواعد الطوعية الـ 11 غير الملزمة للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والرابطة إذ فعلت ذلك، اعتمدت في الاجتماع الثاني للجنة تنسيق الأمن السيبراني التابعة لها، الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تنفيذ معايير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة بشأن السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني. وستساعد خطة العمل الإقليمية الدول الأعضاء في الرابطة على تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم في تنفيذ المعايير، بما في ذلك بناء القدرات والتعاون الدولي.

تعمل الرابطة أيضا مع الشركاء الدوليين لتعزيز التعاون الدولي في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال منابر مثل اجتماع ما بين الدورات للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن أمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها، والفريق العامل المعني بالأمن السيبراني التابع لاجتماع وزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي السنوات الأخيرة، قدمت هذه الأخيرة أربع مبادرات مهمة. وتوجد إمكانات كبيرة للبناء على تلك المبادرات وتوسيع نطاقها من أجل المساهمة في الأمن السيبراني على الصعيد العالمي. ونتطلع إلى تقاسم خبراتنا والدروس المستفادة، حيثما كان ذلك مناسبا، لمواصلة تطوير تلك المبادرات.

في الختام، تؤكد مجددا رابطة أمم جنوب شرق آسيا التزامها بأن تكون مستعدة للمستقبل لمواجهة أي تحديات أمنية وأن تعزز تعاوننا مع المجتمع الدولي في النهوض بأهدافنا المشتركة المتمثلة في وجود فضاء سيبراني سلمي وآمن ومرن. ونتطلع، مع بقية المجتمع الدولي، إلى الإسهام البناء في بناء بيئة فضاء سيبراني تسهم في صون السلم والأمن الدوليين بشكل عام.

**السيد الطائي** (العراق): في البداية، تؤيد المجموعة العربية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وفيما يتعلق بتدابير نزع السلاح الأخرى، تؤكد المجموعة العربية أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف، عملا بميثاق الأمم المتحدة، توفر السبيل الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وتدعو المجموعة العربية جميع الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد وتنفيذ التزاماتها الفردية والجماعية التي تعهدت بها في الإطار الدولي المتعدد الأطراف. وتؤكد المجموعة إيمانها بالدور المحوري للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وتود المجموعة العربية أن تعرب عن قلقها إزاء تزايد التوترات العالمية

والنفقات العسكرية على الصعيد العالمي حيث يمكن إفراد جزء كبير منها لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في العالم، لا سيما في البلدان النامية، بما فيها الدول العربية. وتشدد المجموعة مرة أخرى على أهمية متابعة تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي انعقد في عام 1987. وكذلك متابعة تأثير زيادة النفقات العسكرية على تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

ويشكل استمرار حيازة الترسانات النووية وتحديثها أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. لذلك تشدد المجموعة العربية على ضرورة أن تراعي المحافل الدولية لنزع السلاح المعايير البيئية ذات الصلة، أثناء التفاوض على معاهدات واتفاقيات نزع السلاح والحد من التسلح، وتشدد المجموعة أيضا على ضرورة أن تكفل جميع الدول الامتثال لتلك المعايير البيئية في تنفيذها للمعاهدات والاتفاقيات.

أما فيما يتعلق بالأمن السيبراني، فتعرب المجموعة العربية عن قلقها إزاء تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة المدمرة التي تخل بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الإرهابية والإجرامية. وتؤكد المجموعة العربية ضرورة استمرار عمل الأمم المتحدة لوضع قواعد ملزمة تحكم السلوك المسؤول للدول في هذا المجال الحيوي، واستمرار تطوير القواعد المنظمة في هذا المجال بما يواكب تطوراته المتسارعة. وهناك أيضا حاجة إلى مواصلة التعاون الدولي والحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة في تلك الجهود. وتشدد المجموعة على أهمية دعم التعاون الدولي لتعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي من شأنه أن يزيد من قدرة الدول على التصدي لأي هجمات تخريبية، الأمر الذي أكدته تقارير عديدة لفريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل السابق المفتوح باب العضوية.

تحرص المجموعة العربية على استمرار الدور المركزي للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستمرار التعاون في إطار الأمم المتحدة في هذا المجال، والذي بات يؤثر على جميع المرافق الحيوية لسائر الدول، وزيادة إساءة استخدامه تهدد الأمن الدولي.

في الختام، تؤكد المجموعة العربية حرصها على المشاركة الفعالة في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب القرار 240/75، وترحب باعتماد تقريره السنوي الأول بتوافق الآراء (انظر A/77/275). وتتطلع إلى إجراء مشاورات مكثفة بشأن مختلف المقترحات ذات الصلة التي ستدعم البلدان النامية في مواجهة التحديات الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى التهديدات المتزايدة في ذلك المجال.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

**السيدة كورف** (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة: الجبل الأسود، وألبانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسان مارينو، وموناكو.

يشجع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقوة فضاء سيبرانيا عالميا ومفتوحا وحرا ومستقرا وآمنا، يطبق فيه بالكامل القانون الدولي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما يدعم التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ونذكِّر بالعمل المهم الذي يقوم به المجتمع الدولي للنهوض بالأمن والاستقرار الدوليين في الفضاء السيبراني، والتصدي للتهديدات السيبرانية. ولا تزال التهديدات السيبرانية في مرحلة التطور والنشوء، وتتزايد إساءة استخدام الفضاء السيبراني للقيام بأنشطة سيبرانية ضارة، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية، كوسيلة للحرب الهجينة، وهي حرب يدينها الاتحاد الأوروبي بشدة.

أود التذكير بالمخاطر التي يجرها العدوان الروسي في أوكرانيا على أمننا واستقرارنا الأوسع نطاقا، وأشدد على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه نسبوا النشاط السيبراني الخبيث الذي استهدف شبكة الأقمار الصناعية KA-SAT إلى الاتحاد الروسي. فقد وقع هذا الهجوم السيبراني قبل ساعة واحدة من غزو روسيا غير المبرر وغير

المستفز لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير، مما يسَّر العدوان العسكري. وقد أثر هذا الهجوم السيبراني تأثيرا كبيرا، مما تسبب في الانقطاع العشوائي للاتصالات، وانقطاع الاتصالات في العديد من مرافق السلطات العامة والشركات والمستخدمين في أوكرانيا، وأثرَّ على العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لم يكن الهجوم الذي بدأ في 24 شباط/فبراير 2022 حدثا معزولا. بل أن العدوان الروسي على أوكرانيا ترافق في مع زيادة كبيرة في الأنشطة السيبرانية الخبيثة، بما في ذلك عدد مذهل ومقلق من المتسللين ومجموعات القراصنة الذين يستهدفون بشكل عشوائي الكيانات الأساسية على مستوى العالم. وما زلنا نشدد على أن الهجمات السيبرانية التي تستهدف دولة ما يمكن أن تمتد إلى بلدان أخرى وتسبب آثارا منهجية، مما يعرض أمن الدول الأخرى للخطر. ويدين الاتحاد الأوروبي هذه الأنشطة بأقوى العبارات الممكنة.

إن الاتحاد الأوروبي إذ يأخذ في الحسبان البيئة الاستراتيجية الجديدة التي هيأها الفضاء السيبراني والتي يمكن للجهات الفاعلة السيبرانية استخدامها لزيادة قوتها، وإضعاف قوة الآخرين، واكتساب مزايا استراتيجية، يعترف بدور الأمم المتحدة في زيادة النهوض بمعايير السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني. وقد أكد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، استنادا إلى الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين السابقين ومن خلال تجسيد المناقشات التي جرت بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أنه بوسع الأمم المتحدة قيادة الطريق وتعزيز الحوار بشأن استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق السلم والأمن الدوليين الدولي. ونرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه هذا العام بشأن التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل المفتوح باب العضوية (انظر A/77/275)، الذي يعترف بتزايد إلحاحية المناقشات ويقدم دعما واسعا لإطار توافق الآراء بشأن السلوك المسؤول للدول، بما في ذلك تطبيق القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن المعايير التي وضعها سابقا فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة. إلى جانب تدابير بناء الثقة وبناء القدرات المتفق عليها، تعزز هذه العناصر إطارا تراكميا ومتطورا للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يوفر أساسا يرتكز عليه الفريق العامل الحالي المفتوح باب العضوية.

نحن نقر ونرحب بالرغبة الواسعة في المشاركة العالمية، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، في الفريق العامل الحالي المفتوح باب العضوية. ومع ذلك، نأسف لأن العديد من المنظمات غير الحكومية مُنعت من الوصول. نأمل أن نتمكن من ضمان الشمولية في دورات الفريق المستقبلية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بطريقة منهجية ومستدامة وموضوعية خلال الدورات الرسمية المقبلة، على النحو المبين في خريطة الطريق الواردة في مشروع التقرير المرحلي السنوي وفي الدورات التي اقترحها الرئيس فيما بين الدورات. وبالنظر إلى السياق، فإن القدرة على الاتفاق على تقرير بتوافق الآراء ترسل إشارة هامة من المجتمع الدولي مفادها أنه، فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن الدوليين في الفضاء السيبراني، توجد رغبة في مواصلة الحوار المنتظم بشأن وضع وتنفيذ إطار السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني الذي تؤيده جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وما زال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه، لا سيما فيما يتعلق بدعم التنفيذ العملي لنتائج تلك المناقشات. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين للمضي قدما بتلك الجهود، ولا سيما من خلال وضع برنامج عمل.

إن الاتحاد الأوروبي إذ يأخذ كل تلك العوامل في الحسبان، يؤيد بقوة بالإضافة إلى الدول الأعضاء فيه الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل للنهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني. ونؤيد تأييدا تاما مشروع القرار المقابل A/C.1/77/L.73. وبعد أربع جولات شاملة وشفافة من المشاورات غير الرسمية، التي عقدت في جنيف ونيويورك، نوقش مشروع القرار علنا، ومن ثم عُدل أيضا ليشمل أوسع وجهات نظر بناءة ممكنة، وتشارك حاليا في تقديمه مجموعة

عبر إقليمية مؤلفة من 54 دولة. ويرحب مشروع القرار بالاقتراح الداعي إلى إنشاء برنامج عمل للأمم المتحدة بوصفه آلية دائمة وشاملة وعملية المنحى في المستقبل. أكرر أن مشروع القرار يسعى إلى تصميم برنامج العمل بالتكامل مع العمل الجاري للفريق العامل المفتوح باب العضوية، ولا يسعى إلى وضع برنامج العمل كعملية موازية. وبموجب برنامج العمل المقترح، لن يبدأ الفريق عمله حتى عام 2025، أي في نهاية ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وسيبني على نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية التي ستتحقق بحلول عام 2025.

لذلك، فإن مشروع القرار A/C.1/77/L.73 يهدف إلى تعزيز المناقشات الشاملة بشأن برنامج العمل والطريق الممكن للمضي قدما من أجل إنشائه في المستقبل بعد انتهاء ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية. إننا إذ نبرز برنامج العمل بوصفه يركز تركيزا قويا على تنفيذ الإطار المعياري المنشأ سابقا بشأن السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، وبناء القدرات، لدينا اقتناع بأن برنامج العمل يمثل المنتدى الصحيح الذي نواصل فيه مناقشاتنا بشأن السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، والأهم من ذلك، أنه سيخدم مصالح واحتياجات جميع أعضاء الأمم المتحدة.

**السيدة كريستانتي** (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلينا به في وقت سابق بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن العدد المتزايد من الأنشطة الخبيثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين، ويعرض للخطر أيضا سُبل عيش الناس. وفي حين أن الاتصال المتزايد باستمرار يعرض أيضا البنية التحتية الحيوية لشتى التهديدات ومواطن الضعف، لا تزال إندونيسيا ملتزمة بتعزيز بيئة سلمية وآمنة ومأمونة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإزاء تلك الخلفية، اسمحوا لي أن أثير نقطتين هامتين.

أولا، ينبغي تعزيز الأطر والمعايير المتعددة الأطراف القائمة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يوفر ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي إطارا أساسيا وجوهريا لتوجيه الدول في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودور المعايير السيبرانية القائمة أساسي أيضا لتوجيه سلوك الدول وتعزيز الثقة والقدرة على التنبؤ. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في التصدي للتحديات والثغرات القائمة في تنفيذ القوانين والمعايير الدولية. وفي ذلك الصدد، ترحب إندونيسيا بالعمل الجاري وبالاعتماد مؤخرا بتوافق الآراء التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 (انظر A/77/275). ويشهد ذلك الاعتماد بتوافق الآراء على الالتزام القوي بمواصلة إحراز التقدم على الرغم من الحالة الجغرافية السياسية الراهنة. وتود إندونيسيا أيضا أن تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الفريق العامل الحالي لمتابعة التوصيات الواردة في التقارير السابقة لفريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح باب العضوية، بما في ذلك الخطوات الأولية المتخذة لإنشاء نقطة اتصال عالمية تحت رعاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونأمل أن تيسر المنصة التعاون والشفافية وأن تعزز الاستجابة العالمية الطارئة للتهديدات في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيا، ثمة حاجة إلى ضمان التآزر بين الجهود العالمية في تعزيز بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي للخطوات المتخذة على الصُعد الثنائية والإقليمية والعالمية أن تعزز بشكل تبادلي الجهود الرامية إلى تعزيز أمن بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير تدابير بناء الثقة والقدرات. ونقر بجهود الدول ومبادراتها فيما يتعلق بمسألة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، تؤكد إندونيسيا من جديد أهمية الحفاظ على عملية واحدة شاملة وقائمة على توافق الآراء بشأن مسألة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن نتجنب العمليات المتوازية التي قد تتداخل وتكرر ولايات الآليات القائمة. ندعو أيضا جميع البلدان إلى مواصلة استخدام منصة الفريق المفتوح باب العضوية لإجراء حوار مؤسسي منتظم في المستقبل.

في الختام، تود إندونيسيا أن تعرب عن تقديرها للإسهامات التي قدمتها الخبرة الفنية لأصحاب المصلحة في دعم جهود الدول الأعضاء

لصون السلام والاستقرار في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظرا للسمات الفريدة لبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا بد من أن تعمل الحكومات مع أصحاب المصلحة. ومن الجدير بالذكر أن القطاع الخاص يمتلك ويدير العديد من عناصر البنية التحتية الحيوية. لذلك، نعتقد أن إشراك أصحاب المصلحة أحد المجالات التي يمكن فيها مواصلة استكشاف بناء القدرات. ومن شأن هذه المشاركة أن توفر سُبلا لتعزيز الثقة والتعاون، وهما أمران حاسمان في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبوسعكم الركون إلى استعداد إندونيسيا للمشاركة البناءة في ذلك الصدد.

**السيد تيرنر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد عملت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأكثر من 20 عاما من أجل منع نشوب الصراعات في الفضاء السيبراني. وفي العقد الماضي، وضعنا وأكدنا إطارا شاملا لتوجيه الدول في سلوكها في الفضاء السيبراني، وهو ما أشاد به المجتمع الدولي. لقد انخرطت الولايات المتحدة بحسن نية طوال العملية لتعزيز نظامنا المشترك المتعدد الأطراف القائم على القواعد حتى تسهم هذه التكنولوجيا الناشئة والمهمة إسهاما مسؤولا في السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فإن بلدا واحدا، أي الاتحاد الروسي، تحدى عملنا الجيد هذا العام. إذا حكمنا من خلال هجومه غير المستفز وغير المبرر على أوكرانيا، وانتهاكاته الصارخة للقانون الدولي واستخدامه المتكرر للهجمات الإلكترونية، لا يسعنا إلا أن نستنتج أن روسيا تعتقد أنها مستثناة بطريقة ما من النظام القائم على القواعد، لكننا لن ندع عرقلة روسيا تعيق عملنا في القضايا السيبرانية. إن جهودنا تخص كل دولة عضو تسعى إلى الحفاظ على الاستقرار في الفضاء السيبراني وتستفيد من شبكة إنترنت مفتوحة وقابلة للتشغيل المتبادل وآمنة وموثوقة. كذلك فإن هذا الفضاء ملك لكل واحد منا يشارك بحسن نية ويسهم بأفكار في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 وفريق الخبراء الحكوميين واللجنة الأولى نفسها.

إن العمل الذي أنجزناه خلال العقدين الماضيين له قيمة ملموسة عند الأطراف الفاعلة الحكومية المسؤولة ومواطنيها. ويمكن لجميع الدول التي تسعى إلى تحسين الاستقرار السيبراني الدولي أن تجد إرشادات قيمة في إطار سلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني. كما يمكنّنا هذا الإطار بشكل أفضل من مساءلة الدول غير المسؤولة عن سلوكها السيبراني. ويجب أن نثابر، على الرغم من الأعمال التخريبية للجهات الفاعلة الخبيثة. وبفضل الجهود البطولية التي بذلها السفير برهان غفور، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، توصلنا إلى توافق في الآراء في تموز/يوليه الماضي بشأن تقرير مرحلي متواضع (انظر A/77/275) لتوجيه المزيد من العمل باستخدام الإطار كأساس له. ونؤيد مشروع مقرر الرئيس A/C.1/77/L.54 بشأن الترحيب بذلك التقرير، ونرحب بقبوله العالمي في الجمعية العامة.

في ضوء ذلك، يجب أن ننظر في النية الكامنة وراء مشروع القرار الروسي A/C.1/77/L.23/Rev.1، الذي تسعى روسيا من خلاله إلى الاستفادة من دعم الدول الأعضاء للتقرير المرحلي للفريق العامل المفتوح باب العضوية بغية الترويج لخطتها وتأكيد ملكيتها للعملية. ويعتمد مشروع القرار على نص مثير للجدل وغير توافقي لمعالجة المسائل التي شملتها بشكل جيد الوثائق التي تحظى بتوافق الآراء، مما يقوض عملنا القائم على توافق الآراء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية وعمل رئيس الفريق العامل. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فإن مشروع القرار لا يخدم أي غرض سوى إعادة تفسير عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية وتكرار مشروع مقرر رئيس الفريق العامل الذي يرحب بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ولا يمكننا أن نؤيد ذلك النص. وعلى النقيض من ذلك، نشيد بالنهج الشامل والبناء الذي اتبعته فرنسا في مشروع قرارها A/C.1/77/L.73 بشأن برنامج العمل السيبراني. وقد دعت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا إلى إنشاء آلية أكثر ديمومة للأمم المتحدة بشأن القضايا السيبرانية في

سياق الأمن الدولي. وتستحق تلك المسألة من الدول الأعضاء الاهتمام على سبيل الأولوية، بما في ذلك في سياق عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ويعرف مشروع قرار فرنسا الدول الأعضاء ببرنامج العمل والغرض منه مساعدة الدول على التقيد بالالتزامات على نطاق الجمعية العامة بإطار السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، مع التحلي بالمرونة الكافية للتصدي للتهديدات المستقبلية. ويدعو مشروع القرار A/C.1/77/L.73 أيضا إلى تقرير جديد للأمين العام عن آراء الدول بشأن كيفية وضع برنامج عمل جديد. ونعتقد أن التقرير الناتج عن ذلك سيمثل إسهاما قيما في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفي نظر الجمعية العامة الشامل في المسألة. وطوال العقدين الماضيين، ظلت أهداف لجنتنا بشأن هذه المسألة كما هي، أي منع نشوب الصراعات من استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقليل معاناة المدنيين الناجمة عن استخدام الهجمات الإلكترونية في إدارة الصراع المسلح عند وقوعه. ونأمل أن يستمر عمل لجنتنا بشأن الأمن السيبراني في توجيه الدول المسؤولة وإجراءاتها في الفضاء السيبراني، وعند الضرورة، مساعدة تلك الدول على مساءلة الدول غير المسؤولة عندما تقوض الأمن والاستقرار الدوليين في الفضاء السيبراني.

**السيد حجازي** (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مصر البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل العراق باسم المجموعة العربية.

تؤكد مصر مجددا أن الصكوك غير التمييزية والمتعددة الأطراف والملزمة قانونا من أكثر التدابير فعالية لتحقيق تقدم مستدام في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. إن استمرار التزام جميع الدول بالتعهدات المتفق عليها سابقا وبالقانون الدولي شرط لازم لصون السلم والأمن الدوليين وتجنب الفوضى. ومع الأخذ في الاعتبار التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة في العديد من المجالات الاستراتيجية، هناك العديد من المجالات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الدولي وقد تُركت بدون أي قواعد متفق عليها دوليا لمنع تحولها إلى سباقات تسلح وصراعات مسلحة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي وتطبيقات التسلح في مجال الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مجال الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ومن الواضح أن عدم إحراز تقدم في التصدي للتهديدات الأمنية الخطيرة التي تنشأ في هذه المجالات ليس مرده الافتقار إلى الخبرة التقنية لدى المجتمع الدولي، بل إلى استمرار الاعتقاد المضلل لدى بعض الدول بأنه يمكن الحفاظ على الهيمنة المطلقة في هذه المجالات – ومن هنا تأتي مقاومتها لأي جهود تُبذل لوضع نُظم دولية منصفة تستند إلى قواعد تحظر الاستخدامات الخبيثة لهذه التكنولوجيات وإضفاء طابع التسلح عليها، الأمر الذي سيؤدي إلى سباق تسلح لا يمكن لأحد الفوز به.

تعرب مصر عن تأييدها الكامل للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021–2025، المنشأ عملا بالقرار 240/75، وترحب بالاختتام الناجح للدورة السنوية الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية واعتماد تقريره المرحلي السنوي الأول على أساس توافق الآراء (انظر A/77/275)، وهو ما يجسد مقترحات ملموسة، بما في ذلك تدابير بناء الثقة. وسيمهد أيضا التقرير الطريق لإجراء مناقشة مركزة مما يجسد المقترحات المعلقة الأخرى بغية زيادة بلورتها. وفي هذا السياق، نتطلع إلى عقد دورة أو دورات مخصصة لبناء القدرات داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية من أجل دعم قدرات البلدان النامية ومعالجة الفجوة الرقمية بين الدول الأعضاء والتهديدات المتزايدة.

شهد الفريق العامل المفتوح باب العضوية العديد من الأفكار الإبداعية والمقترحات البناءة، بما في ذلك بشأن مستقبل الحوار المؤسسي المنتظم تحت رعاية الأمم المتحدة، من خلال برنامج عمل محتمل بشأن المسائل المتعلقة بالإنترنت، لاستكمال عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، والذي تجسد في النتائج القائمة على توافق الآراء في تقارير الفريق العامل المفتوح باب العضوية لعام 2021 وفريق الخبراء الحكوميين. وفي هذا السياق، تتشاطر مصر الرأي

القائل بضرورة وضع برنامج العمل من خلال عملية سيبرانية شاملة وموحدة تتفادى أي ازدواجية مع العمليات الأخرى ذات الصلة، وتمضي قدما على أساس آراء ومقترحات جميع الدول الأعضاء، والتي ستتم مناقشتها باستفاضة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، تماشيا مع الإشارات الإيجابية إلى ذلك الاقتراح في التقرير المرحلي السنوي الأول. ومن شأن ذلك أن يمكِّن من تركيز المناقشات في عام 2023 على برنامج العمل، بالإضافة إلى مشروع القرار A/C.1/77/L.73 بشأن برنامج العمل السيبراني، الذي يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يكرس آراء الدول بشأن نطاق برنامج العمل ونظامه الداخلي وعملية وضعه، وستتم مناقشتها جميعا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

**السيدة بيتي** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وندلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتنا الوطنية.

أصبح الأمن السيبراني قضية رئيسية في سياق تتزايد فيه حدة الأنشطة الخبيثة التي تقوم بها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وتتزايد أهمية تلك المسألة بالنسبة لأمننا الجماعي، نظرا لوجود تفاوتات كبيرة في قدرات الدول على التصدي لهذه الأنشطة الخبيثة. ولمواجهة تلك التحديات، تكرر فرنسا تأكيد التزامها بالإطار المعياري للسلوك المسؤول للدول، الذي عززه فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وتجدد فرنسا التزامها التام والكامل بعمل الفريق العامل الحالي المفتوح باب العضوية للفترة من 2021 إلى 2025 وترحب بتقريره السنوي الذي اعتُمد في تموز/يوليه الماضي (انظر A/77/275). يقدم هذا التقرير خارطة طريق جوهرية لعمل الدورات القادمة. وتعتزم فرنسا الإسهام بنشاط في هذه العملية، وتأمل أن يؤدي العمل المتعلق بتدابير بناء الثقة، والقانون الدولي، والمعايير، وبناء القدرات والحوار المؤسسي المنتظم إلى نتائج ملموسة.

شددت الدول الأعضاء مرارا وتكرارا على فائدة العمل من أجل إنشاء آلية دائمة بشأن قضايا الفضاء السيبراني. ويستحق هذا الموضوع أولوية واهتماما خاصا، ولهذا السبب دأبت فرنسا، إلى جانب مجموعة من الدول عبر الإقليمية والاتحاد الأوروبي، منذ عام 2020، على الترويج لمقترح بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة للأمن السيبراني يهدف إلى إنشاء آلية دائمة وشاملة وعملية المنحى في الأمم المتحدة بعد اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية للفترة 2021–2025، وهي آلة من شأنها بناء قدرات الدول ومكافحة الفجوة الرقمية. وقد لوحظ هذا الاقتراح في التقارير التوافقية لفريق الخبراء الحكوميين الأخير والفريق العامل المفتوح باب العضوية للفترة 2019–2021، والذي دعا إلى مواصلة تطويره.

إن فرنسا من أجل الحفز على هذه المناقشات في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية للفترة 2021–2025، ولأننا بحاجة إلى الاستعداد لممارسات الأمم المتحدة بدءا من الآن، ستقدم هذا العام مشروع قرار بعنوان "برنامج عمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي" (A/C.1/77/L.73) الذي يكمل مشروع المقرر الذي قدمه رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، والذي نؤيده. ويشارك في تقديم مشروع قرارنا حاليا 54 دولة من مختلف المجموعات الإقليمية. ويرحب هذا المشروع بمقترح برنامج العمل ويحدد الأهداف العامة ولكنه يترك مرونة كاملة لتعريف المحتوى. ويأخذ بنهج تدرُّجي. ولا يسعى إلى إنشاء برنامج العمل على الفور حتى لا يتدخل في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ويطلب مشروع القرار L.73 إلى الأمين العام أن يعد تقريرا للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة على أساس المساهمات المقدمة من الدول، ومضمون وهيكل برنامج العمل والطرائق الممكنة لإنشائه. وسيكون ذلك التقرير بمثابة أساس لمزيد من المناقشات بين الدول في الفريق العامل المفتوح باب العضوية حتى لا تنشأ عملية موازية أو عبء عمل إضافي للدول.

يعتمد اقتراح برنامج العمل من الناحية الجوهرية على لغة متفق عليها وتوافقية مستمدة من التقارير السنوية والقرارات التوافقية بشأن الآليات السيبرانية، لذلك لا ينشئ أي مفاهيم جديدة. وبالمثل، لتحسين استجابتنا الجماعية للتحديات الأمنية في الفضاء السيبراني، يهدف اقتراح برنامج العمل إلى زيادة التعاون على مر الزمن مع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

ويستند عمل فرنسا إلى الشفافية والتعاون ومكافحة اختلاسها غير المشروع أو الاستخدام الضار لها، استجابة للتحديات والفرص التي يتيحها تطوير تكنولوجيات جديدة. ولن ندخر جهدا لضمان الامتثال للمعايير والترتيبات المعنية.

**السيدة ماكنتاير** (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): كلنا نستفيد من فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومستقر وسلمي ويمكن الوصول إليه. ومع ذلك، لم يحدث من قبل أن كان الفضاء السيبراني أكثر إثارة للجدل. كما أن إطار السلوك المسؤول للدول الذي أقرته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، لم ينتهك انتهاكا صارخا أكثر من ذلك. لقد شهد هذا العام حالات غير مقبولة من النشاط السيبراني الخبيث، بما في ذلك ضد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفعلت ذلك روسيا التي استهدفت القطاع المصرفي في أوكرانيا. إننا جميعا نتحمل مسؤولية العمل معا لإدارة التحديات الأمنية الدولية المعقدة في الفضاء السيبراني وتركيز جهودنا على تعزيز السلام وتجنب الصراع.

ما فتئت أستراليا ملتزمة التزاما راسخا بمواجهة هذه التحديات. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل وفقا للإطار التراكمي والمتطور الذي أنشئ من خلال التقارير التي قدمت بتوافق الآراء لأفرقة الخبراء الحكوميين السابقة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وندعو جميع الدول إلى التنفيذ المجدي لالتزاماتها بموجب الإطار والتقيد بها بإخلاص، ونعرب عن شكرنا ودعمنا للسفير غفور، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، على استمراره في قيادة تلك العملية.

وستواصل أستراليا علنا اقتسام الكيفية التي تنفذ بها الإطار وتفسيره ومراعاته. فالشفافية تولد المساءلة والقدرة على التنبؤ والاستقرار، ولذلك نشجع جميع الدول على أن تحذو حذونا.

ترحب أستراليا بالتقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح باب العضوية وتأكيده القاطع للإطار، في عناصره الرئيسية الأربعة: القانون الدولي، والمعايير، وتدابير بناء الثقة، وبناء القدرات. وقد سررنا إيما سرور لكون التقرير يشير إلى أن القانون الإنساني الدولي ينطبق على الفضاء السيبراني في حالات الصراع المسلح، مذكرا بأن مبادئ القانون الإنساني الدولي لا تضفي الشرعية على الصراع أو تشجع عليه بأي حال من الأحوال. ونشجع جميع الدول على المشاركة الفعَّالة في الخطوات التالية التي أوصى بها التقرير.

تولي أستراليا أهمية كبيرة للعودة إلى توافق الآراء بشأن المسائل السيبرانية في الأمم المتحدة. وإن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء حتى الآن يبين أن يمكننا العمل معا بنجاح. وتشجع أستراليا جميع الدول على مواصلة العمل البناء وإيجاد التوازن.

وما انفكت أستراليا منذ أمد بعيد تدعو إلى إنشاء آلية مؤسسية للأمم المتحدة للنظر في السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني ومعالجته، وهي آلية شاملة وشفافة وديمقراطية وقائمة على توافق الآراء. وأيا كانت الآلية أو الهيكل الذي نستقر عليه، بوصفنا دولا أعضاء، يجب أن يكون راسخا في الإطار المتفق عليه وأن يمكننا من التصدي بشكل مجدٍ للتهديدات الناشئة للأمن الدولي.

يجب أن نسعى جاهدين إلى إيجاد منتدى يمكن فيه لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك بشكل مجدٍ ومنتظم مع أصحاب المصلحة، أي منتدى يمكن أن ينمو ويتحول ويتطور نحو المستقبل. ويجب أن نسعى إلى إيجاد منتدى يعيدنا إلى توافق الآراء وإلى عملية ذات مسار واحد، لأن هذه المسائل ببساطة أهم من أن تقسم عبر جبهات متعددة.

وتشدد أستراليا على أن أي آلية دائمة جديدة لن تنافس الآليات التي سبقتها، بل ستمثل التطور التالي في مناقشات الأمم المتحدة

للمسألة السيبرانية، بناء على المناقشات والاتفاقات السابقة. وستواصل أستراليا العمل بدأب مع جميع الدول الأعضاء لإيجاد سبيل يفضي إلى توافق الآراء بشأن المسائل السيبرانية في إطار اللجنة الأولى.

**السيد إن دن بوش** (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا، تود مملكة هولندا أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

وفي ضوء التطورات السريعة في الميدان التكنولوجي، تود هولندا أن تشدد على أهمية الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي. وسيرتب السريع لهذه التكنولوجيا عواقب جيوسياسية بعيدة المدى، وتمثل الحدود التالية في الحد من التسلح. بوصفنا مجتمعا دوليا، نحتاج إلى تعزيز الإدارة الحكومية الدولية حول تطوير ونشر واستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري.

لهذا السبب، ستستضيف هولندا في لاهاي يومي 15 و 16 فبراير 2023 قمة عام 2023 بشأن الذكاء الاصطناعي المسؤول، والاجتماع الرفيع المستوى حول الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري، والغرض من الاجتماع هو الاتفاق على برنامج دولي مشترك يضمن التطوير المسؤول للذكاء الاصطناعي ونشره واستخدامه في المجال العسكري ضمن معايير القانون الإنساني الدولي القائم. ونعتزم دعوة الوزراء وغيرهم من أصحاب المصلحة من جميع أنحاء العالم للمشاركة معنا والتصدي لهذا التحدي المتزايد بسرعة للسلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد هولندا على أهمية الأطر الأمنية القائمة لنقل التكنولوجيا للاستخدامات السلمية.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محرك عظيم للتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، ولكن مع تزايد اعتمادنا على هذه التكنولوجيات، يزداد أيضا خطر الأنشطة السيبرانية التخريبية والقسرية والمزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ولا تزال هولندا تشعر بقلق عميق إزاء تزايد الخطر باستمرار على السلم والأمن الدوليين الناجم عن الاستخدام الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تقع على عاتقنا في الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة عن تعزيز بيئة مفتوحة وحرة وآمنة ومستقرة ويمكن الوصول إليها وقابلة للتشغيل المتبادل. لذلك، تؤكد هولندا من جديد التزامها بالنتائج التوافقية للعمليات الحكومية الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة التي أيدتها جميع الدول الأعضاء. ونشدد تحديدا على أن القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ينطبق على الفضاء السيبراني.

رحبَّت هولندا باعتماد التقرير المرحلي السنوي لعام 2022 بتوافق الآراء، والذي قدمه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021–2025 (انظر A/77/275). ويؤكد التقرير مجددا الإطار التراكمي والمتطور للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني ويقدم عدة توصيات محددة للعمل في المستقبل، بما في ذلك في مجال تدابير بناء الثقة. ونؤيد بقوة مشروع المقرر A/C.1/77/L.54، المقدم من سنغافورة، الذي يؤيد التقرير. وإن توافق الآراء المهم الذي تم التوصل إليه، واعتماده بدون تصويت يعزز الزخم الإيجابي للمضي قدما. ولا تزال هولندا ملتزمة بعمل الفريق العامل الحالي المفتوح باب العضوية. وسنواصل مشاركتنا النشطة والبناءة في العملية بهدف التوصل إلى مزيد من التفاهمات المشتركة وبناء الثقة بين جميع الدول. ومما يشجعنا بقوة على نحو خاص ذلك العدد المتزايد من النساء اللاتي يمثلن بلدانهن في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ونؤيد زيادة تعزيز المنظورات الجنسانية في عمله.

تشدد البيئة الجيوسياسية الحالية على الحاجة الملحة إلى وضع اتفاقيات الإجماع الخاصة بنا موضع التنفيذ وزيادة قدرتنا على الصمود السيبراني. واتفقت جميع الدول على الاسترشاد بالتقارير التوافقية في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب القيام بذلك تعاونا دوليا وتقاسما لأفضل الممارسات وتحسين قدراتنا. وتحقيقا لتلك الغاية، تشارك هولندا في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.73، الذي قدمته فرنسا، بشأن برنامج العمل للنهوض بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي.

ونرى أن برنامج العمل، الذي سيوضع بعد انتهاء الدورة الحالية للفريق العامل المفتوح باب العضوية، سيكون بمثابة آلية عملية المنحى شاملة لدعم قدرات الدول وجهودها لتنفيذ التزاماتها في ذلك المجال. ونقدر المشاورات الواسعة والمفتوحة حتى الآن ونعتقد أن النهج الحكيم والتدرُجي المقترح سيرسم مسارا شاملا وشفافا نحو وضع برنامج العمل.

**السيد هاشمي** (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال التطبيق العسكري للتكنولوجيات الجديدة والناشئة يفوق تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي القائمة. ولا تزال الجهود الرامية إلى وضع معايير وقوانين وقواعد متناسبة لتنظيم تلك التكنولوجيات متوقفة إلى حد كبير. وهناك مخاطر متزايدة ناشئة عن تطوير واستخدام منظومات الأسلحة القائمة على تلك التكنولوجيات، لأنها تقلل أو تقضي على مخاطر وقوع إصابات بشرية في الدول المستخدمة. ومن ثم فإن امتلاك تلك النظم يزيد من احتمال استخدامها ومن احتمال حدوث استجابات متماثلة وغير متماثلة، مما يخفض عتبة الصراع المسلح. ونتيجة لذلك، تتزايد المخاطر والتهديدات للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. هذه المخاطر تبعث على القلق بشكل خاص بالنظر إلى التوترات الجيوسياسية المتزايدة حاليا. وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يسترعي الانتباه إلى مسألتين محددتين، وهما منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والأسلحة السيبرانية.

إلى جانب أسلحة الدمار الشامل، برز تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل باعتباره الشاغل الرئيسي لخطة تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. وتلك الأسلحة ليست قائمة في عزلة أو في فراغ، وهي ليست خيالا علميا. ولا تتألف هذه المنظومات من نوع أو نوعين من الأسلحة، بل إنها فئة من القدرات تجعل من المتعذر التنبؤ بها، ولها أثار متتالية ومزعزعة للاستقرار على الأمن الإقليمي والدولي. كذلك تضخم جوانب مضاعفة القوة وعدم التماثل. وينطوي تطورها المتزايد وتكاملها مع القذائف ومنظومات الأسلحة النووية والفضاء الخارجي والأسلحة السيبرانية على تكلفة بشرية ضخمة وآثار مزعزعة للاستقرار. إن استقلاليتها المتنامية، القائمة على خوارزميات التعلم الآلي وزيادة سرعة العمل أثناء العمليات، ستقلل من إمكانية التنبؤ بسلوكها.

بالإضافة إلى خفض عتبة الحرب، يمكن أن تكون لهذه الأسلحة أيضا عواقب إضافية، مثل العمليات المجهولة والسرية، بما في ذلك عمليات القتل المستهدف على أراضي دول أخرى. فأخطار القتل من جانب واحد لن تحرم فقط المقاتلين في الدول المستهدفة من الحماية التي يوفرها القانون الدولي الذي يحكم الصراعات المسلحة، بل إن استخدام هذه الأسلحة يمكن أيضا أن يعرض حياة المدنيين وغير المقاتلين للخطر في كلا الجانبين، لأنه إذا لم تكن الأهداف البشرية المشروعة في الميدان في الدول المستخدمة متاحة، وقد تكون النتيجة، بدلا من ذلك، انتقاما من مدنييهم. وباختصار، ستميل الدول إلى التقليل من الميزة العسكرية للخصوم من خلال وسائل غير متكافئة.

لا تزال مداولات اللجنة تسلط الضوء على حقيقة مفادها أن منظومات الأسلحة تلك يجري أخذها بالفعل في الاعتبار في المذاهب الاستراتيجية والأمنية للعديد من الدول. ومن الواضح أن هذه التطورات لا تبشر بالخير بالنسبة لخطة تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي التي تعاني بالفعل من الأزمات. وبدون قيود ذات مغزى، لن تؤدي تلك التطورات إلا إلى سباقات تسلح مكلفة تشمل هذه الأسلحة. ويمكن أن يؤدي هذا السيناريو أيضا إلى تمكين الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على هذه الأسلحة وامتلاكها وإنتاجها واستخدامها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن تصورها. ويمكن لهذه التطورات أن تجعل، بشكل تراكمي، مستويات التصعيد غير المقصودة أو غير المنضبطة ممكنة. إن دوامة الأعمال الانتقامية التي تديم الصراعات أو توسع نطاقها، لا سيما في حالات الأزمات، أمر مفروغ منه. ولكن بدلا من معالجة تلك الشواغل الأساسية، تواصل حفنة من الدول عرقلة إحراز تقدم ذي مغزى على المسار المعياري وتعارض علنا وضع معايير وقواعد وأنظمة قانونية متفق عليها دوليا تحكم تصميم منظومات الأسلحة هذه وتطويرها واستخدامها. ونكرر نداءنا إلى تلك الدول لإنهاء معارضتها للبدء بسرعة بالمفاوضات بشأن صك ملزم قانونا ينص على فرض حظر وقيود مناسبة على الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

يشكل تسليح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء السيبراني مخاطر جسيمة على السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي

والإقليمي. إن القدرة على التصرف بدون الكشف عن الهوية ومن دون قيود جغرافية تقليدية، إلى جانب القدرة على إنتاج الأسلحة السيبرانية بكميات كبيرة وبثمن بخس، تجعل هذه الأسلحة جذابة وخطيرة للغاية. وتقوم عدة دول بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات للحرب لتحقيق أهداف سياسية. واستمرار عدم الفهم المشترك لما يشكل سلوكا مقبولا للدول في استخدام الفضاء السيبراني يزيد من المخاطر، ويرفع القدرة التدميرية للأسلحة السيبرانية إلى مستوى يضاهي مستوى أسلحة الدمار الشامل. والاختلافات الفريدة بين المجالين المادي والسيبراني، ومدى ونطاق انطباق القانون الدولي القائم وتفسيره، تتطلب منا الإسراع في نظرنا في وضع وتطوير معايير وقواعد متناسبة تحكم استخدام الفضاء السيبراني. إن المداولات الجارية في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 والذي لديه القدرة على تطوير تفاهمات مشتركة يمكن أن تشكل أساسا للمزيد من الجهود المعيارية للحيلولة دون أن يصبح الفضاء السيبراني مجالا آخر للنزاع.

أخيرا، ونظرا للأهمية المتزايدة للقوانين الفضاء السيبراني في مسائل السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، يمثل مؤتمر نزع السلاح منبرا دائما لوضع وتدوين العمل المعياري من خلال الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

**السيدة رينغور** (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلا إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وبلدي، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تؤكد الفلبين من جديد أن النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة عنصر هام في النظام الدولي المفتوح والشامل والقائم على القواعد الذي ارتكز عليه السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي منذ تأسيس الأمم المتحدة. وكما ذكر الرئيس ماركوس، رئيس الفلبين، في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/77/PV.5، ص 3)، فإن ذلك النظام القائم على القواعد يعتبر الصابورة التي تحقق الاستقرار لسفينتنا المشتركة في خضم المد العالمي الصعب. ويجب أن نرفض أي محاولة لإنكار أو إعادة تعريف فهمنا المشترك للمبادئ التي يقوم عليها ذلك النظام العالمي، ولا سيما القانون الدولي ومبادئ الإنصاف والعدالة. ومن أجل الحفاظ على سلامة ذلك النظام، من المهم أن تظل العمليات التقنية مدارة من جانب الخبراء وبعيدة عن التسييس. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكفل شمولية العمليات التقنية. لذلك، نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 وباعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق بتوافق الآراء (انظر A/77/275).

ما برحنا نعرب عن قلقنا فيما يتعلق بتقديم مشاريع قرارات متنافسة بشأن ذات الموضوع، مما يؤدي إلى تجزؤ عمل اللجنة الأولى. وبدلا من اختيار مشروع القرار الذي ستؤيده الدول الأعضاء، فإنها كثيرا ما تقرر تأييد مشروعي القرارين. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى ازدواجية وتنافس الآليات والعمليات التي ترهق الموارد المحدودة للمنظمة. ولذلك، نحث مقدمي مشاريع القرارات هذه على بذل كل جهد ممكن للاتفاق مع مقدمي مشاريع القرارات الأخرى بغية الوصول إلى مشاريع قرارات موحدة. ويكفل هذا التنسيق الكفاءة والفعالية في عمل اللجنة الأولى، مما يؤدي إلى عمل جماعي موثوق به يعالج المسائل المعلقة بشأن نزع السلاح والسلام والأمن في الوقت المناسب.

**السيدة أنغيكرشوك** (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والفلبين بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي.

في عالم اليوم المترابط والقابل للتشغيل المتبادل، يؤدى بشكل متزايد تآكل الثقة وجو التوترات إلى انتشار التهديدات السيبرانية والأنشطة السيبرانية الخبيثة، والتي لها تداعيات أمنية وآثار اجتماعية واقتصادية وعواقب إنسانية. أود بصفتي الوطنية، أن أبرز بضع نقاط أساسية للاستقرار والقدرة على التنبؤ في الفضاء السيبراني.

أولا، يعد الفضاء السيبراني القائم على القواعد عاملا تمكينيا مهما للسلام والأمن والتقدم الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. وترى

تايلند فائدة في إيجاد فهم مشترك مقبول عالميا للقانون الدولي المنطبق على الفضاء السيبراني، وفي تنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ المتعلقة بسلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني. وكما تجسد في "خطتنا المشتركة" (A/75/982) التي وضعها الأمين العام، وأيدها الكثيرون، يجب أن نفعل المزيد لتعزيز ثقافة المساءلة في الفضاء السيبراني.

ترحب تايلند باعتماد التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021–2025 بتوافق الآراء في تموز/يوليه (انظر A/77/275)، الذي يعبر عن تطلعاتنا المشتركة إلى توحيد الجهود ويؤكد من جديد الدور المركزي للنظام المتعدد الأطراف القائم على الأمم المتحدة في هذا المجال الحيوي. نغتنم هذه الفرصة للإشادة بدور سنغافورة بوصفها رئيسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ونؤكد من جديد الأهمية الكبيرة التي نوليها لعمل هذا الفريق العامل.

واستشرافا للمستقبل، من المهم إجراء حوار مؤسسي منتظم من أجل استمرارية مناقشاتنا. ويجب أن تكون هذه الآلية مفتوحة وشاملة وعملية المنحى، وأن تستند إلى عمل الفريق العامل السابق المفتوح باب العضوية وأفرقة الخبراء الحكوميين. ويجب ألا تكرر تلك الآلية الجهود القائمة، مع مراعاة الموارد المحدودة للدول، ولا سيما البلدان النامية، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

ثانيا، لا بد من بناء القدرات لتمكين الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة من الامتثال للقانون الدولي والتقيد بمعايير السلوك المسؤول للدول. ويمكن أن يساعد بناء القدرات أيضا على تعزيز قدرتنا على الصمود السيبراني، وحماية هياكلنا الأساسية الحيوية للمعلومات. وفي هذا الصدد، تؤيد تايلند تأييدا تاما برامج بناء القدرات ضمن الأطر الثنائية والإقليمية والعالمية. ونود أن نبرز عمل المركز المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا واليابان لبناء القدرات في مجال الأمن السيبراني في بانكوك. ومن خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والمساعدة المتبادلة، ساهم المركز في تعزيز المرونة السيبرانية في المنطقة وكذلك الاستجابة للحوادث والتأهب لها، مكملا بذلك الجهود الحالية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى بناء هيكل إقليمي للأمن السيبراني.

ثالثا، إن تدابير بناء الثقة مهمة لضمان السلام والاستقرار في الفضاء السيبراني. وتؤيد تايلند الدور المهم الذي تضطلع به الهيئات الإقليمية في وضع تدابير بناء الثقة وتكييفها، وتأمل أن ترى تبادلا منتظما للمعلومات والممارسات الجيدة في جميع الأقاليم. وفي هذا الصدد، نلمس مزايا في إنشاء سجل عالمي لنقاط الاتصال الوطنية للمساعدة على ضمان إمكانية وصول البلدان النامية إليه.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد اتخذت الرابطة أيضا خطوات ملموسة وعملية لتحقيق هذه الغاية. وترحب تايلند باعتماد خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تنفيذ معايير السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني واستراتيجية التعاون في مجال الأمن السيبراني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المحدثة للفترة 2021–2025، والتي تسعى إلى تعزيز تدابير بناء الثقة من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك الاجتماع الذي يعقده ما بين الدورات المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن أمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها.

في الختام، أود أن أوكد مجددا بأنه يجب ألا نسمح للأضرار المحتملة للمجال الرقمي بأن تلقي بظلالها على منافعه. وتايلاند مستعدة للعمل مع جميع الأطراف من أجل تحقيق فضاء سيبراني آمن، وموضع ثقة، ومفتوح، وقابل للتشغيل المتبادل، فضاء يشكل أساسا متينا للسلام والأمن واقتصادا مزدهرا ويوفر الرخاء للجميع.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في جلسة اليوم. ستعقد الجلسة التالية عصر اليوم الساعة 15/00 في قاعة الاجتماعات هذه لمواصلة مناقشتنا في إطار مجموعة "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي".

*رُفِعت الجلسة الساعة 12/55.*